بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

التقرير السنوي
السادس والأربعون
2018/2017

بسم اللّه الرحمن الرحيم

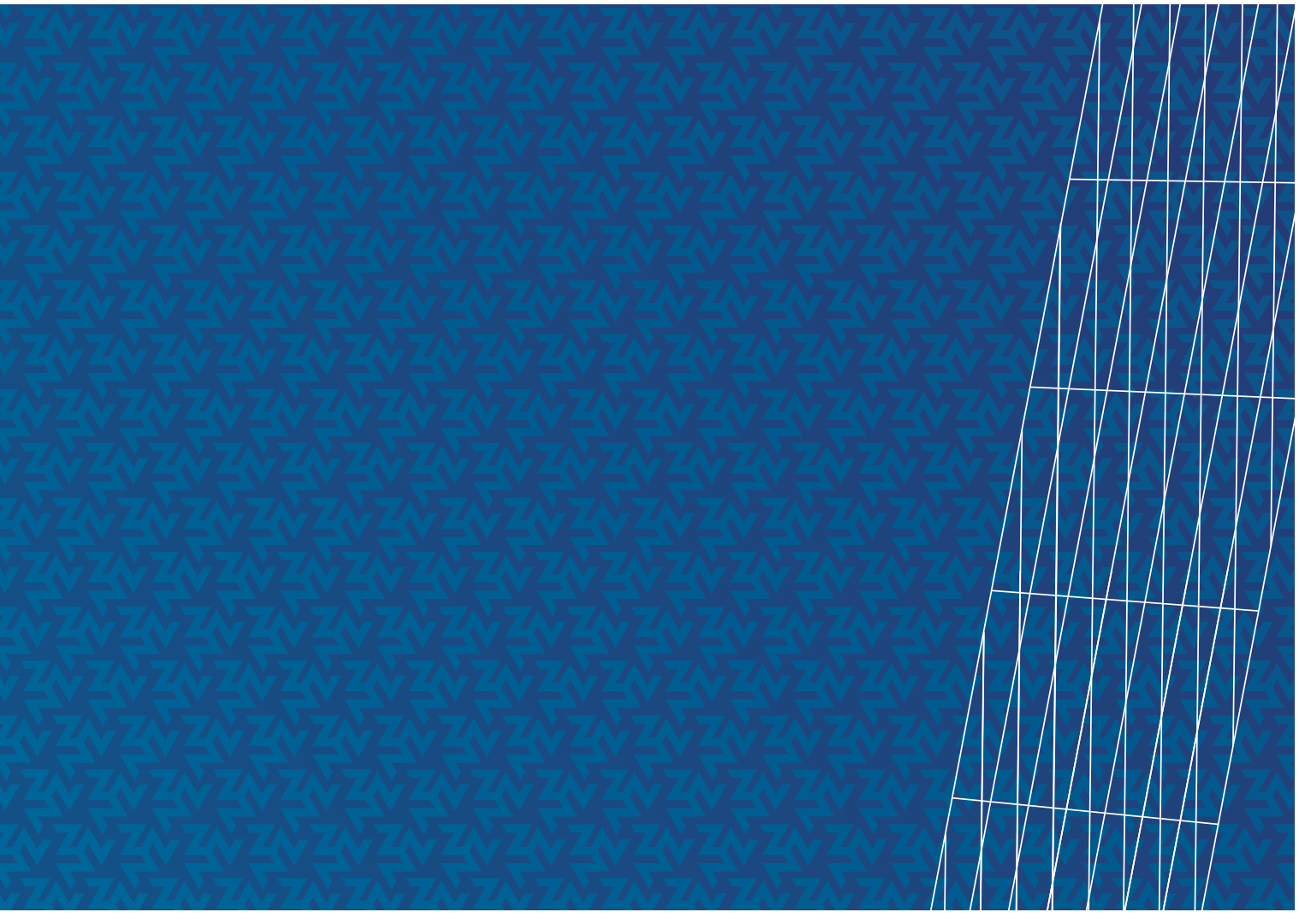

حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه

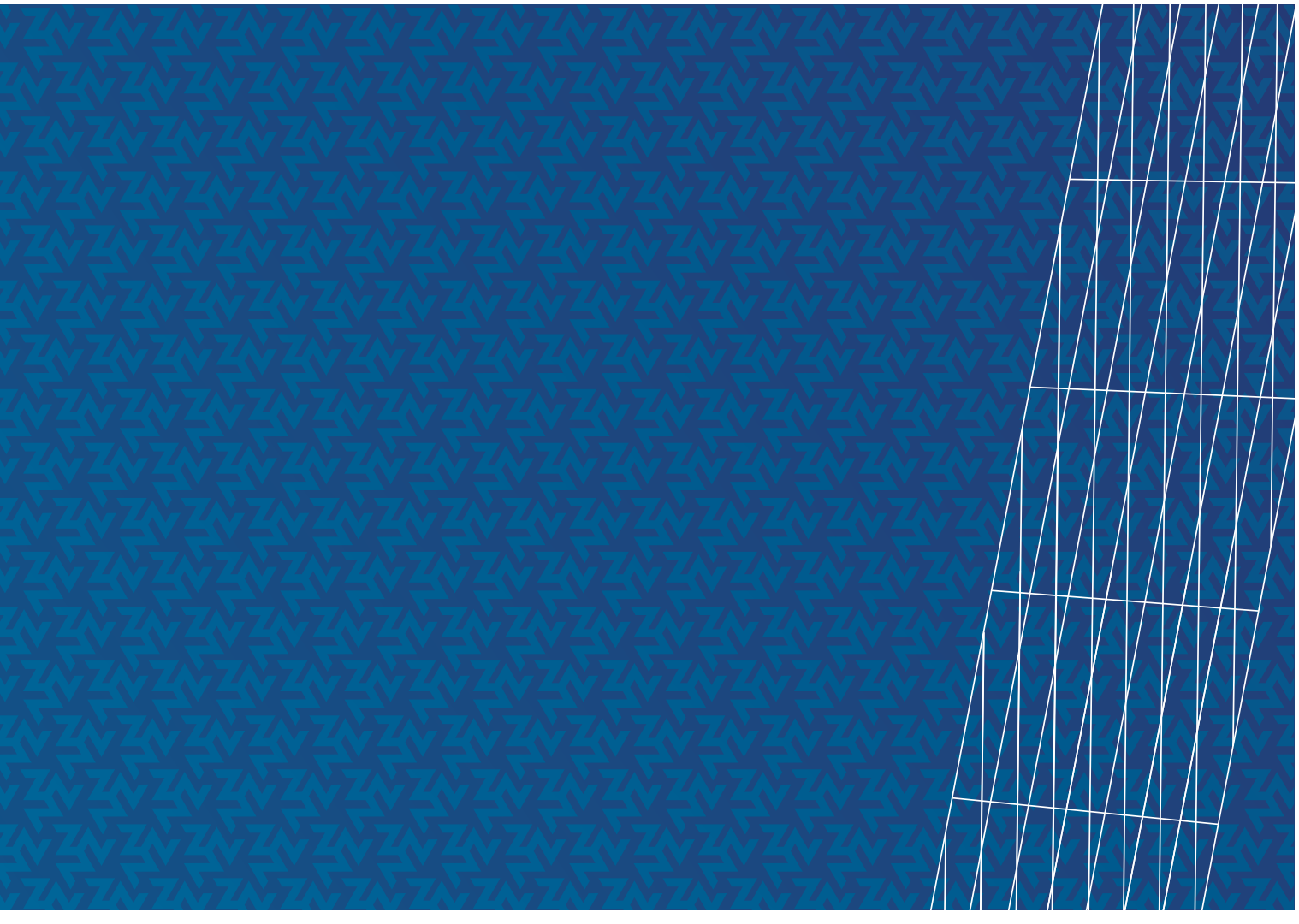

سمو ولي العهد

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله

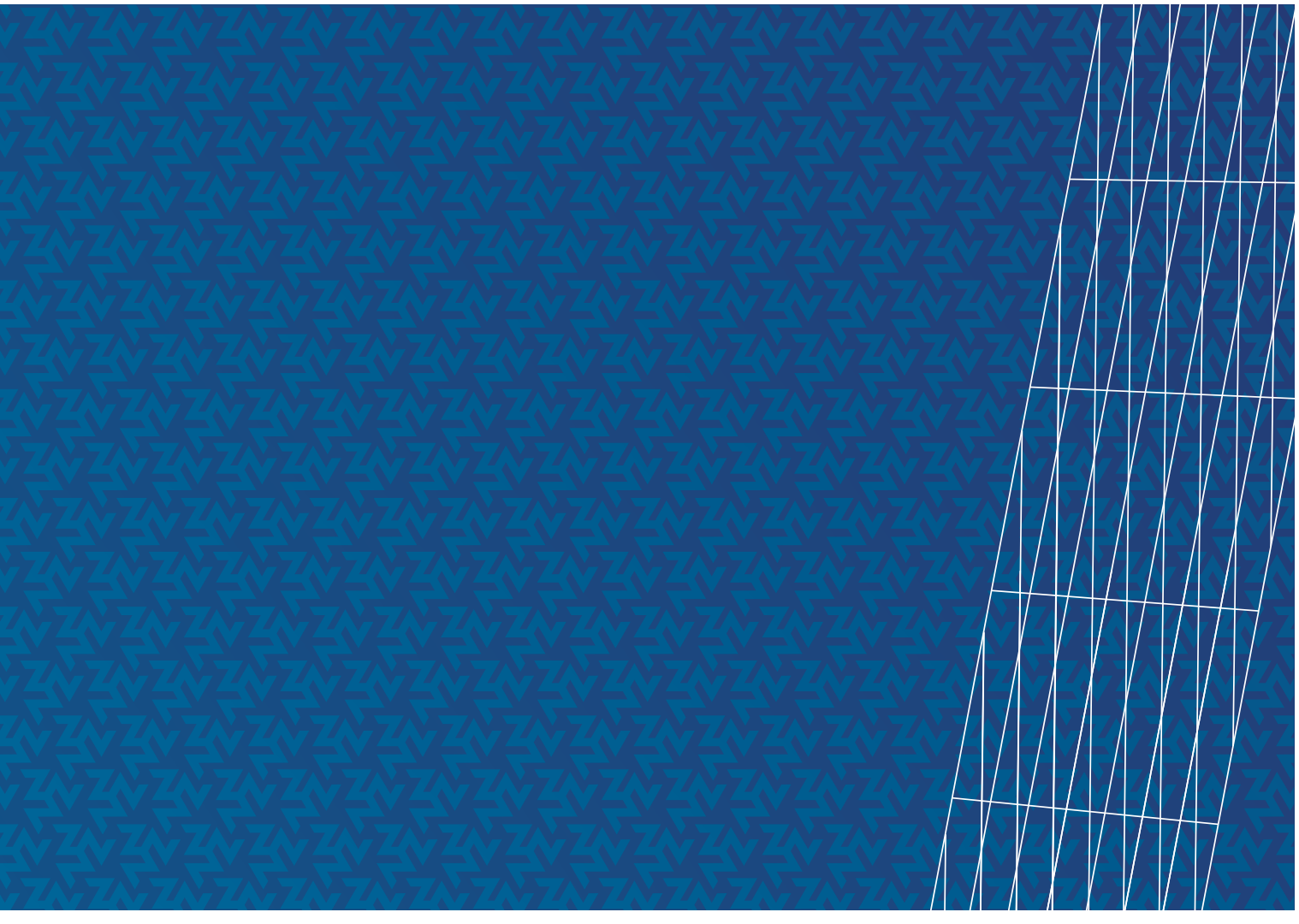

سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح

حفظه الله

أعضاء مجلس الإدارة

د. محمد يوسف الهاشل

المحافظ

رئيس مجلس الإدارة

السيد/ يوسف جاسم العبيد

نائب المحافظ

عضواً

يتولى إدارة بنك الكويت المركزي، مجلس إدارة مؤلف من محافظ بنك الكويت المركزي، رئيساً، ونائب محافظ بنك الكويت المركزي، وممثل عن وزارة المالية، وممثل عن وزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى أربعة أعضاء آخرين من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية والعلوم المالية والمصرفية، يتم تعيينهم بمرسوم أميري لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

المادة 26 من القانون رقم 32 لسنة 1968

السيد/ خليفة مساعد حمادة
وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
عضواً

السيد/ أحمد مشاري الفارس
وكيل مساعد وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة
عضواً

السيد/ ناصر عبدالله الروضان
عضواً

السيد/ مصطفى جاسم الشمالي
عضواً

السيد/ أسامة محمد النصف
عضواً

السيد/ أحمد يوسف الصقر
عضواً

المحتويات

تقديـم	1
أولاً – المؤشرات النقدية والمصرفية	5
ثانياً – الجهود الرقابية لبنك الكويت المركزي	19
ثالثاً – أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي	23
رابعاً – الموارد البشرية في بنك الكويت المركزي	30
خامسًا – أعمال وأنشطة أخرى	35
سادسًا – الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018	46
– تقرير مراقبي الحسابات	47
– الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2018	48
الموجودات	48
حقوق الملكية والمطلوبات	49
– بيان الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018	50
– إيضاحات حول البيانات المالية (31 مارس 2018)	51

تقديـم

يُسعدني أن أُقدِّم التقرير السنوي السادس والأربعين لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية (2018/2017)، متضمنًا تقرير مراقبي الحسابات بشأن القوائم المالية للبنك كما في 31 مارس 2018. وكما جرت العادة في السنوات السابقة، يُستهَل هذا التقرير بتقديم لمحة موجزة عن أبرز التطورات النقدية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال السنة المالية 2018/2017. يلي ذلك، استعراض لأبرز الإجراءات والعمليات التي قام بها البنك المركزي في مختلف المجالات المتعلقة بالشئون النقدية والمصرفية من خلال إداراته ومكاتبه، بما في ذلك أبرز جهود البنك المركزي في مجال تعزيز وتطوير دوره الرقابي والإشرافي على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

وقد شهدت السنة المالية 2018/2017 حفل افتتاح المبنى الجديد للبنك، بما يمثله من حدث متفرد شرّفه بالرعاية والحضور حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله وكبار رجالات الدولة، حيث مثّل الحدث إنجازًا مهمًا من إنجازات البنك لخروجه بما يليق بمكانة حضور الحفل وبما يليق باسم بنك الكويت المركزي وتاريخه.

> "مواصلة العمل لترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في دولة الكويت من خلال رسم السياسة النقدية وتنفيذها"

إلى جانب ذلك، تركزت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17 في مواصلة العمل لترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في دولة الكويت من خلال رسم السياسة النقدية وتنفيذها، وتطوير أساليب الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي والمالي بما يُسهم في ترسيخ دعامات النمو الاقتصادي في البلاد على أسس مستدامة وتعزيز الأجواء الداعمة للارتقاء بمستوى مهنية عمل وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

وفي مجال التطورات النقدية، ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) بنسبة 1.1% في نهاية السنة المالية 2018/17 مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة. وضمن ذلك، شهدت أرصدة الجزء النقدي المُستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف

القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفاعًا في نهاية السنة المالية 2018/17 بما نسبته 1.9% لتصل إلى نحو 35559.1 مليون دينار مقارنةً بمستواها البالغ نحو 34887.6 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. إلى جانب ذلك، ارتفع رصيد ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية بنسبة 0.5%، ليصل في نهاية السنة المالية 2018/17 إلى نحو 42164.9 مليون دينار، مقابل نحو 41944.2 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. إضافةً إلى ذلك، ارتفع إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية المذكورة ليصل إلى نحو 63876.2 مليون دينار، مقابل نحو 61957.4 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، بما يمثل ارتفاعًا بنحو 1918.9 مليوناً وبنسبة 3.1%.

وفي مجال التطورات الرقابية، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17 جهوده الحثيثة في الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي المُسجَّلة لديه، وذلك في إطار مساعيه الرامية لتعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات ذلك الجهاز، بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعَّالة، وبما يسهم في تكريس أجواء الاستقرار المالي. وفي هذا الإطار، أصدر في شهر يونيو 2017 تعميمًا إلى جميع البنوك المحلية وشركات التمويل بشأن تعديل القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة لتفويض مجالس إدارات البنوك لأي من أعضائها أو الغير للقيام بعمل معين أو الإشراف على وجه من وجوه نشاط البنك أو ممارسة بعض سلطات مجلس الإدارة واختصاصاته، بالإضافة إلى تعديل الشروط الخاصة بالخبرة المطلوبة فيمن يعين رئيسًا للجهاز التنفيذي في بنك أو نوابه أو مساعديه. حرص بنك الكويت المركزي كذلك خلال السنة المالية 2018/17 على تعزيز نظم المعلومات والشبكات ووسائل الاتصال بين البنوك وعملائها بهدف مكافحة عمليات الاحتيال المالي التي تواجه القطاعات المالية والمصرفية كافة على المستوى العالمي. كما استمرت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17 في مجال الرقابة والإشراف لتعزيز دعامات الاستقرار المالي من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بهدف التنسيق والتعاون بينهما بشأن تحديد الاختصاصات في مجال الرقابة والإشراف على بعض جوانب أنشطة الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى ما يتعلق بالأدوات الخاضعة لرقابة الهيئة إصداراً وتداولاً.

> "حرص بنك الكويت المركزي كذلك خلال السنة المالية 2018/17 على تعزيز نظم المعلومات والشبكات ووسائل الاتصال بين البنوك وعملائها بهدف مكافحة عمليات الاحتيال المالي التي تواجه القطاعات المالية والمصرفية كافة على المستوى العالمي"

إلى جانب ذلك، وخلال السنة المالية 2018/17، واصل بنك الكويت المركزي جهوده لتطوير الكوادر الوطنية العاملة لديه وتنمية قدراتها، والارتقاء بمستواها العلمي والمهني من خلال ابتعاث بعض موظفيه للدراسات العليا في جامعات عالمية مرموقة، ومن خلال برامج تدريبية متخصصة على الصعيدين المحلي والخارجي، بما يساهم في رفع مستوى أداء العاملين في البنك المركزي، والمحافظة على المتميزين من الكوادر الوطنية، الأمر الذي يدعم قدرات البنك المركزي على القيام بالمهام الموكلة إليه. وفي سياقٍ موازٍ، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17 التعاون مع البنوك الكويتية ومعهد الدراسات المصرفية جهوده الرامية إلى تطوير الكوادر الوطنية المتخصصة بمجالات العمل المصرفي والمالي، وذلك من خلال العديد من البرامج والمبادرات ومن أبرزها برنامج البعثات الدراسية للكويتيين للحصول على درجة الماجستير، وبرنامج تدريب وتوظيف الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي، وبرنامج تطوير القيادات التنفيذية بالتعاون مع جهات مرموقة على الصعيد الخليجي والعربي والعالمي.

> تطوير الكوادر الوطنية المتخصصة بمجالات العمل المصرفي والمالي

من جهةٍ أخرى، تواصلت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17 لتحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات لديه بما يتماشى مع آخر التطورات العالمية في هذا المجال، وشمل ذلك العديد من الأنظمة التقنية في إداراته ومكاتبه المختلفة. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17 بإنجاز عدّة مشاريع تطويرية من أبرزها مشروع أنظمة العمليات البنكية الأساسية، واستبدال نظام «مضاهاة التواقيع ونظام مقاصة الشيكات الخاصة ببنك الكويت المركزي»، والإشراف على مشروع «توريد وتطبيق نظام المدفوعات الحكومية»، وتطبيق نظام السلاسل الزمنية المطور (FAME)، وتطبيق نظام مراقبة البنوك الإسلامية المعدل (Islamic Bank System)، وتطبيق مشروع خدمة حماية السمعة لبنك الكويت المركزي.

وفي إطار حرصه على تعزيز تواصله مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي وعموم الجمهور، والتفاعل مع المتغيرات المتسارعة التي تشهدها صناعة التواصل الإعلامي، قام بنك الكويت المركزي بصياغة وتنفيذ سياسة إعلامية موضوعية تُبرز جهود البنك المركزي ودوره في اختصاصاته الرئيسية في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي وتكريس الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام وترسيخ الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، واصل البنك المركزي خلال السنة المالية 2018/17 جهوده في إعداد إصداراته الدورية المختلفة متضمنةً أحدث الإحصاءات والبيانات الاقتصادية والنقدية والمصرفية بما في ذلك

> قام بنك الكويت المركزي بصياغة وتنفيذ سياسة إعلامية موضوعية تُبرز جهود البنك المركزي ودوره في اختصاصاته الرئيسية في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي وتكريس الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام وترسيخ الاستقرار المالي

التقرير الاقتصادي لعام 2017، وتقرير الاستقرار المالي للعام المذكور. كما حرص البنك المركزي على مواصلة تطوير ومحتويات صفحته الإلكترونية وتحديثها التزاماً بسياسة الشفافية الموضوعية التي ينتهجها البنك المركزي. وفي إطار توسيع قاعدة النشر الإلكتروني للبنك المركزي، ازداد خلال السنة المالية 2018/17 عدد المتابعين على حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك المركزي بما يعكس زيادة الروابط والعلاقات العامة الجيدة بين البنك والجمهور والمؤسسات المحلية والدولية، كما يحرص بنك الكويت المركزي على تعزيز أواصر العلاقات بين موظفيه من خلال تنظيم الفعاليات والاستفادة من المناسبات المختلفة.

وختامًا، أسأل الله العلي القدير أن يُكلِّل جهودنا ومساعينا جميعاً بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا الحبيب في ظل الرعاية الكريمة والتوجيهات السديدة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد، وسمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ولي العهد، وسمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء حفظهم الله ورعاهم.

والله ولي التوفيق ،،،

د. محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي

أولاً: المؤشـرات النقدية والمصرفية

التطورات النـقدية
التطورات المصرفية

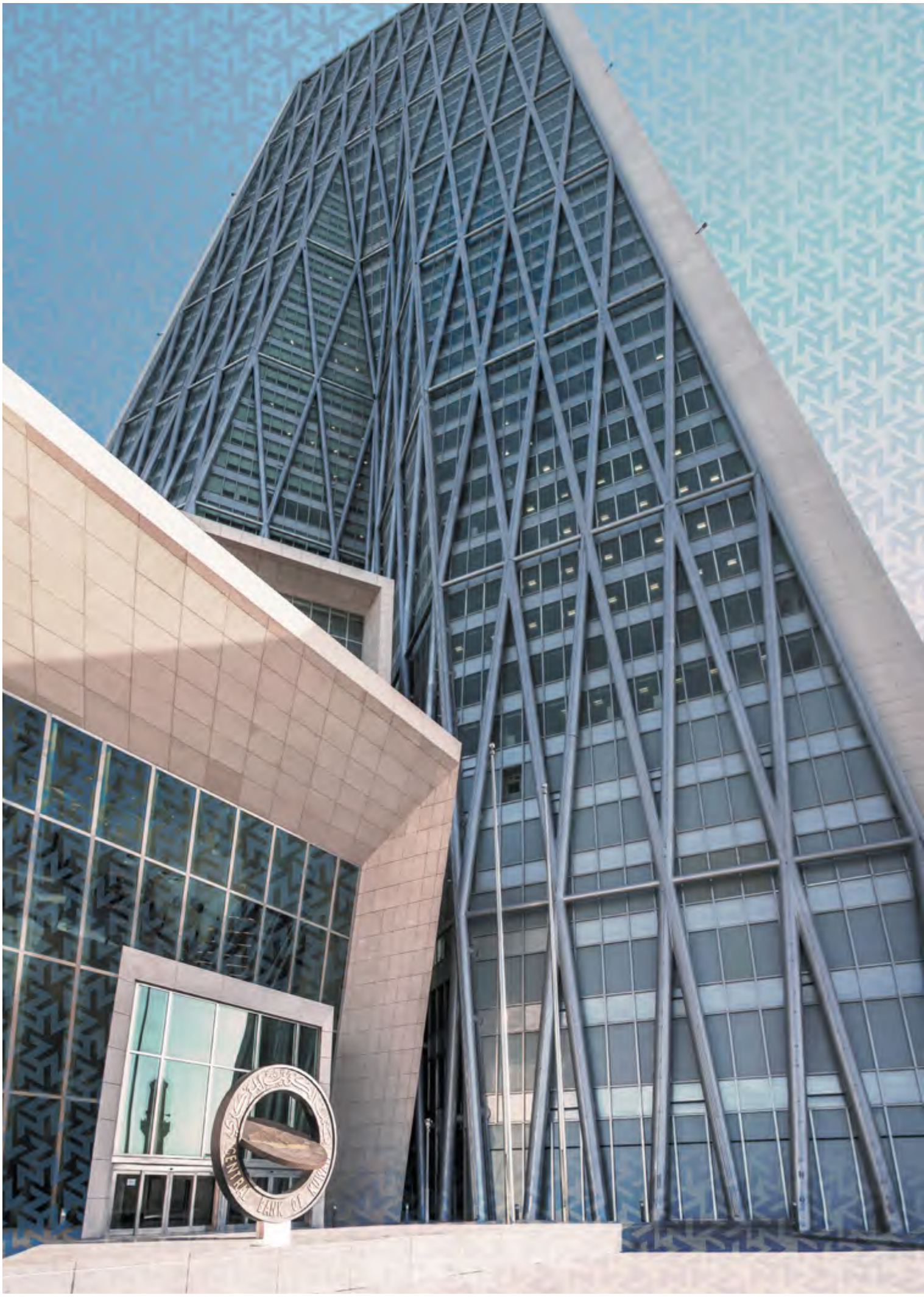
CENTRAL BANK OF KUWAIT

أولاً: التطورات النقدية

يستعرض هذا الجزء من التقرير أبرز تطورات المؤشرات النقدية والمصرفية لدولة الكويت خلال السنة المالية 2018/17 كما تعكسها البيانات المتعلقة بكلٍّ من أسعار الفائدة، وأسعار صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، وعرض النقد، وودائع المقيمين بحسب نوعها، والقاعدة النقدية، والائتمان المصرفي، وإصدارات أدوات الدين العام. وتعكس تلك التطورات في جانب هام منها آثار جهود بنك الكويت المركزي في المجالات المرتبطة برسم وتنفيذ السياسة النقدية. وتشير البيانات المتعلقة بالمؤشرات والإجماليات النقدية الرئيسية لدولة الكويت خلال السنة المالية 2018/17 إلى تطورات إيجابية هامة في تلك المؤشرات والإجماليات خلال السنة المالية المذكورة، يمكن تناولها على النحو التالي:

1. أسعار الفائدة المحلية:

في ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، واستمراراً لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي المحلي مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية التي تُشكّل أحد المصادر الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بما يُكرّس الأجواء المواتية لمواصلة النمو الاقتصادي على أسس مستدامة، فقد قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17 برفع سعر الخصم لديه بمقدار 25 نقطة أساس في مارس 2018 ليصبح 3.0% (من 2.75% إلى 3.00%). وجاء ذلك في أعقاب قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة بواقع ربع نقطة مئوية في التاريخ المذكور.

الرسم البياني (1)

تطورات سعر الخصم

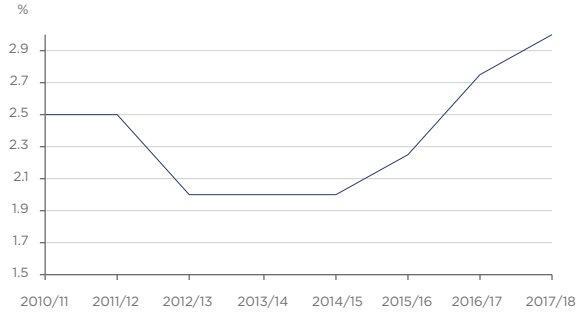

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وضمن هذا الإطار، وفيما يتعلق بمستويات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكلٍّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، فقد شهدت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي خلال السنة المالية 2018/17 ارتفاعًا مقارنةً مع مستوياتها خلال السنة المالية السابقة. وعلى وجه التحديد، ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لأجل شهر ولأجل 3 أشهر لتصل في المتوسط خلال السنة المالية 2018/17 إلى نحو 1.529% و 1.682% على الترتيب، مقابل نحو 0.903% و 1.108% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة.

> "استمرار اتّساع الهامش بين متوسطي سعر الفائدة على الودائع لأجل بالدينار الكويتي وبالدولار الأمريكي لصالح الدينار الكويتي"

من جانب آخر، شهدت متوسطات أسعار الفائدة لدى البنوك المحلية على الودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر ولأجل 3 أشهر ارتفاعًا خلال السنة المالية 2018/17 لتصل في المتوسط إلى نحو 0.781% و 0.944% على الترتيب، مقابل نحو 0.326% و 0.470% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة.

وعلى إثر ذلك، بلغ الهامش بين متوسطي سعر الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي والودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر وأجل 3 أشهر خلال السنة المالية 2018/17 نحو 0.748 نقطة مئوية ونحو 0.738 نقطة مئوية على التوالي لصالح الودائع بالدينار الكويتي، مقابل هامش بلغ نحو 0.577 نقطة مئوية ونحو 0.638 نقطة مئوية على التوالي خلال السنة المالية 2017/16 لصالح الودائع بالدينار الكويتي أيضًا.

الرسم البياني (2)

متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية
استحقاق 3 شهور

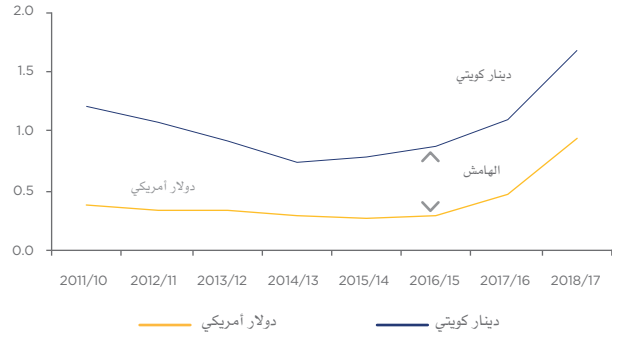

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ومن جهة أخرى، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية لجميع الآجال ارتفاعًا خلال السنة المالية 2018/17، مقارنةً بالسنة المالية السابقة لها. وعلى وجه التحديد، ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية لأجل شهر لتصل إلى نحو 1.419% وذلك مقابل نحو 1.097% للأجل المذكور خلال السنة المالية السابقة 2017/16.

وبلغت متوسطات أسعار الفائدة على إصدارات أدوات الدين العام على سندات الخزانة استحقاق سنة خلال السنة المالية 2018/17 نحو 2.500%، كما بلغ متوسط أسعار الفائدة على السندات استحقاق سنتين مستوى 2.750%. وبلغت أسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق 3 سنوات و5 سنوات و7 سنوات و10 سنوات نحو 2.875%، و 3.250% و 3.375% و 3.875% على الترتيب.

2. سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17 مساعيه الرامية للمحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، في ظل النظام المعمول به منذ 20 مايو 2007، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت.

> "في الوقت الذي كانت فيه تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية ضمن هوامش أوسع نسبيًا، بلغ الفرق في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ما نسبته 2.0%"

وفي هذا المجال، بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية 2018/17 نحو 302.05 فلساً لكل دولار أمريكي، مقابل نحو 303.09 فلساً لكل دولار أمريكي للسنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضًا في سعر صرف الدولار الأمريكي قيمته 1.04 فلساً ونسبته 0.34%. وبلغ معدل الفرق بين أعلى سعر (305.3 فلساً) وأدنى سعر (299.2 فلساً) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية 2018/17 ما نسبته 2.0%.

الرسم البياني (3)

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي

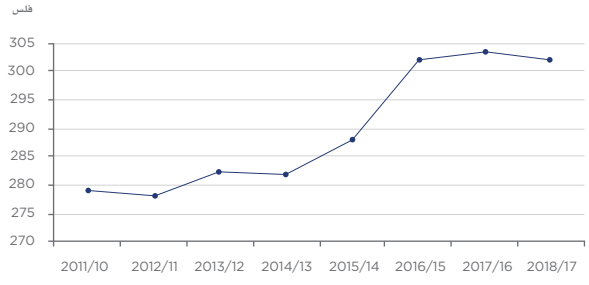

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وفي المقابل، شهد سعر صرف الدولار الأمريكي تقلبات مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال السنة المالية 2018/17، حيث بلغ معدل الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي ما نسبته 17.8% مقابل اليورو، و 15.5% مقابل الجنيه الإسترليني، و 9.1% مقابل الين الياباني، و 8.9% مقابل الفرنك السويسري

جدول رقم (1)

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية

البيان	2017/2018			
	أعلى	أدنى	نهاية الفترة	متوسط الفترة
دينار كويتي (فلس)	305.25	299.200	299.75	302.05
جنيه إسترليني	0.8081	0.6994	0.7100	0.7539
يورو	0.9448	0.8021	0.8112	0.8548
فرنك سويسري	1.0093	0.9266	0.9561	0.9710
ين ياباني	114.2500	104.7600	106.590	110.82

المصدر: بنك الكويت المركزي.

3. عرض النقد

ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) ليصل في نهاية السنة المالية 2018/17 إلى نحو 37095.0 مليون دينار، مقابل نحو 36704.2 ملايين في نهاية السنة المالية السابقة 2017/16، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته 390.8 مليوناً ونسبته 1.1%، مقارنةً بارتفاع قيمته نحو 272.5 مليوناً ونسبته 0.7% خلال السنة المالية السابقة.

> ارتفاع متواضع للنمو في عرض النقد (ن2) بعد تباطؤه خلال السنة المالية السابقة

وجاء ذلك الارتفاع في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) ليعكس في جانبٍ منه الجهود المتواصلة للبنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما يساهم في توفير الأجواء الملائمة لتعزيز معدلات النمو لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية.

الرسم البياني (4)

تطور مكونات عرض النقد (ن2)

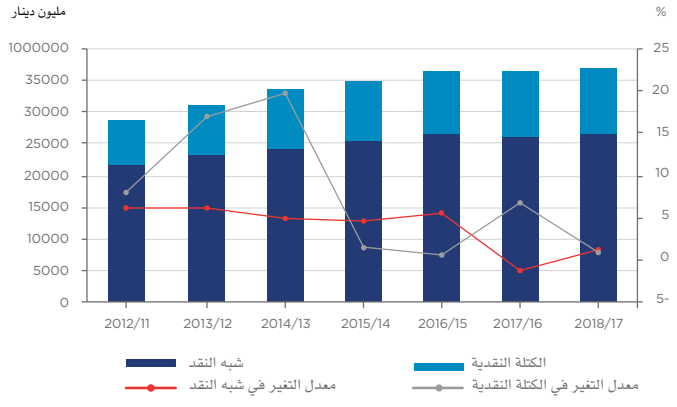

المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول رقم (2)

تطورات عرض النقد (ن2)
(مليون دينار)

نهاية الفترة	16/2017	17/2018	تغير (2) عن (1)	
	(1)	(2)	قيمة	(%)
عرض النقد (ن2)	36704.2	37095.0	390.8	1.1
الكتلة النقدية (ن1)، ومنها:	10309.1	10392.0	82.9	0.8
الودائع تحت الطلب	8663.1	8668.2	5.0	0.1
شبه النقد	26395.1	26703.0	307.9	1.2
الودائع بالدينار (بخلاف الودائع تحت الطلب)	23546.0	24114.0	568.1	2.4
الودائع بالعملات الأجنبية	2849.1	2589.0	-260.1	-9.1

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وعلى صعيد العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (ن2) ضمن الوضع النقدي المجمّع لكلٍ من بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2018/17 مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة لها، فإنّ الارتفاع المذكور في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) والبالغة قيمته نحو 390.8 مليون دينار ونسبته 1.1%، قد جاء محصلة للارتفاع في صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات بنحو 900.3 مليون دينار وبنسبة 4.6% من جهة، والانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة بنحو 509.5 ملايين دينار وبنسبة 2.9% من جهةٍ أخرى.

وجاء الارتفاع المشار إليه في صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات والبالغ نحو 900.3 مليون دينار محصلة:

- الزيادة في مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو 647.1 مليون دينار وبنسبة 1.8% والتي جاءت محصلةً للزيادة في كلّ من: التسهيلات الائتمانية للمقيمين بنحو 671.5 مليون دينار وبنسبة 1.9% من جهة، والانخفاض في قيمة الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو 24.4 مليون دينار وبنسبة 1.3% من جهة أخرى.
- الارتفاع في المطالب على الحكومة بنحو 777.9 مليون دينار وبنسبة 19.2% .
- الانخفاض في ودائع وحسابات الحكومة بنحو 50 مليون دينار وبنسبة 0.6%.
- والانخفاض في صافي الموجودات المحلية ضمن بند «أخرى» بنحو 474.7 مليون دينار وبنسبة 3.7%.

أما الانخفاض المشار إليه في صافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة، فقد جاء محصلةً:

- للانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 1026.8 مليون دينار وبنسبة 12.8%.
- والارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 517.2 مليون دينار وبنسبة 5.6%.

جدول رقم (3)				
العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (مليون دينار)				
نهاية الفترة	16/2017	17/2018	تغير (2) عن (1)	
	(1)	(2)	قيمة	%
صافي الموجودات المحلية:	**19405.5**	**20305.8**	**900.3**	**4.6**
– مطالب على القطاع الخاص	36718.6	37365.6	647.1	1.8
– مطالب على الحكومة	4050.1	4828.0	777.9	19.2
– ودائع وحسابات الحكومة*	8510.5	8560.5	-50.0	-0.6
– أخرى (صافي)*	12852.7	13327.4	-474.7	-3.7
صافي الموجودات الأجنبية:	**17298.7**	**16789.2**	**-509.5**	**-2.9**
– البنك المركزي	9293.5	9810.8	517.2	5.6
– البنوك المحلية	8005.2	6978.4	-1026.8	-12.8

* تُعبّر الإشارة السالبة عن التأثير الانكماشي على عرض النقد (ن2)، في حين تُعبّر الإشارة الموجبة عن التأثير التوسعي على نمو عرض النقد (ن2).

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الرسم البياني (5)

العوامل المؤثرة في عرض النقد (ن2)

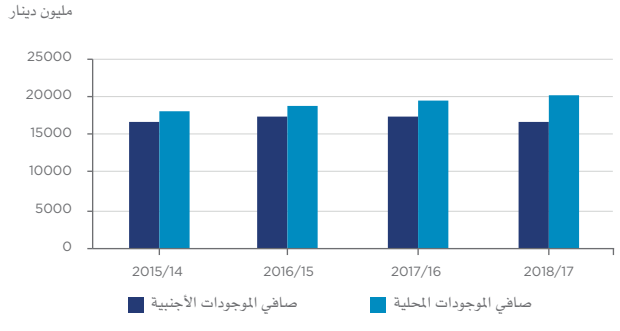

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الرسم البياني (6)

صافي الموجودات الأجنبية لبنك الكويت المركزي

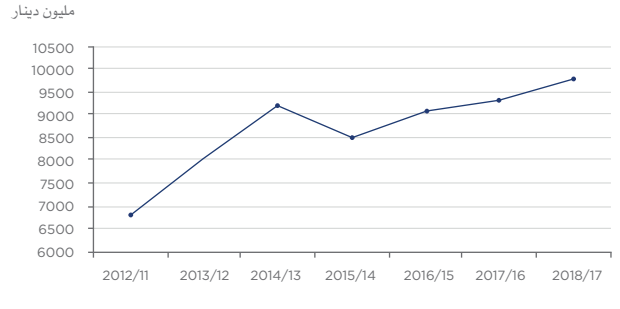

المصدر: بنك الكويت المركزي.

4.ودائع المقيمين بحسب نوعها:

> تراجع الودائع الحكومية بنسبة 0.5% بعد ارتفاعها خلال السنوات السابقة

تشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي رصيد ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية بنحو 220.7 مليون دينار وبنسبة 0.5% لتصل إلى نحو 42164.9 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2018/17 مقابل نحو 41944.2 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع محصلةً للزيادة في أرصدة ودائع القطاع الخاص بنحو 313 مليوناً وبنسبة 0.9%، والانخفاض في أرصدة ودائع الحكومة بنحو 92.3 مليون دينار وبنسبة 1.3% في نهاية السنة المالية 2018/17. وترجع الزيادة في أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) لدى البنوك المحلية محصلةً إلى:

- الزيادة في ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي بنحو 573.1 مليون دينار وبنسبة 1.8%.
- الانخفاض في ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنحو 260.1 مليون دينار وبنسبة 9.1%.

الرسم البياني (7)

ودائع المقيمين بحسب أنواعها

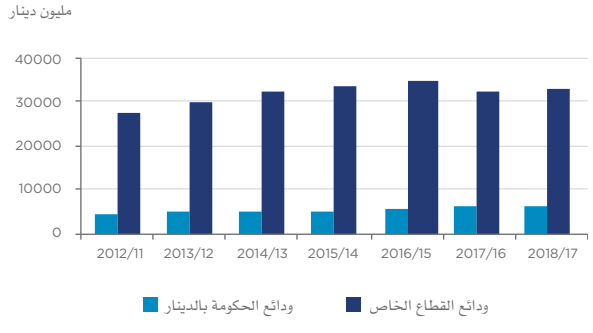

المصدر: بنك الكويت المركزي.

5.الأساس النقدي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17 جهوده في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية في البلاد.

ويستخدم بنك الكويت المركزي في هذا الصدد العديد من الأدوات، من أبرزها:

- نظام قبول الودائع لأجل من البنوك المحلية والمؤسسات المالية.
- إصدار سندات البنك المركزي.
- نظام قبول الودائع تحت الطلب من البنوك المحلية والمؤسسات المالية.

> ارتفاع أرصدة حسابات وودائع تحت الطلب لدى بنك الكويت المركزي كانت المصدر الأساسي لارتفاع الأساس النقدي

- ارتفع رصيد النقد المتداول بما قيمته 77.9 مليون دينار ونسبته 4.7% ليصل إلى نحو 1723.8 مليون دينار في نهاية السنة المالية المذكورة مقارنةً بمستواه البالغ 1645.9 مليون دينار في السنة السابقة.
- شهدت حسابات وودائع تحت الطلب خلال السنة المالية 17/2018 ارتفاعًا قيمته 317.3 مليون دينار ونسبته 33.6% لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو 1261.5 مليون دينار مقارنةً بمستواها البالغ 944.2 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة 2017/16.

الرسم البياني (8)

الأساس النقدي

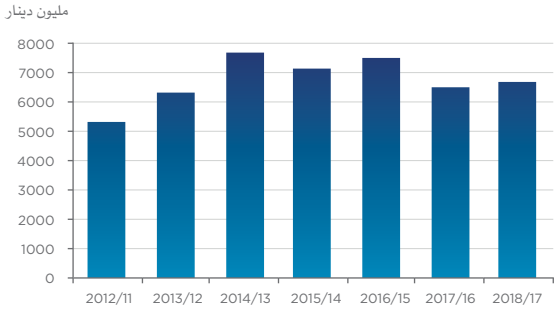

المصدر: بنك الكويت المركزي.

- وفي هذا المجال، شهدت أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل والتورق المقابل لدى البنك المركزي ضمن نظام قبول الودائع من تلك البنوك خلال السنة المالية 2018/17 انخفاضًا قيمته نحو 427 مليون دينار ونسبته 37.6% لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو 710.0 ملايين دينار، مقارنةً بنحو 1137.0 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة 2017/16.

وترتيبًا على ذلك، ارتفع رصيد الأساس النقدي من نحو 6547.3 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2017/16 إلى نحو 6732.5 مليوناً في نهاية السنة المالية 2018/17، وبارتفاع قيمته 185.2 مليون دينار ونسبته 2.8%.

6.الائتمان المصرفي:

شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدَم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية خلال السنة المالية 2018/17 ارتفاعًا قيمته 671.5 مليون دينار ونسبته 1.9%،لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو 35559.1 مليون دينار، مقارنةً بمستواها البالغ نحو 34887.6 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة 2017/16.

> "التسهيلات الشخصية والتسهيلات الممنوحة لقطاع العقار كانتا المحرك الرئيسي في نمو أرصدة التسهيلات الائتمانية"

وقد جاءت الزيادة المذكورة في أرصدة تلك التسهيلات أساسًا نتيجة الزيادة في:

- التسهيلات الشخصية (بنحو 536.8 مليوناً وبنسبة 3.7%).
- التسهيلات الممنوحة للشركات (بنحو 134.7 مليون دينار وبنسبة 0.7%)، وضمن ذلك جاءت الزيادة في التسهيلات الممنوحة للشركات محصلةً للزيادة في كل من القطاعات التالية، ومن أبرزها:
- قطاع العقار (بنحو 184.3 مليون دينار وبنسبة 2.4%) مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة.
- قطاع الصناعة (بنحو 99.6 مليون دينار وبنسبة 5.6%).
- قطاع التجارة (بنحو 51.5 مليوناً وبنسبة 1.6%).
- قطاع النفط الخام والغاز (بنحو 10.6 ملايين دينار وبنسبة 0.8%).

ومن جهة أخرى، تراجعت في نهاية السنة المالية 2018/17 أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات التالية ومن أبرزها:

- قطاع الإنشاء (بنحو 208.2 ملايين دينار وبنسبة 9.9%).

الرسم البياني (9)

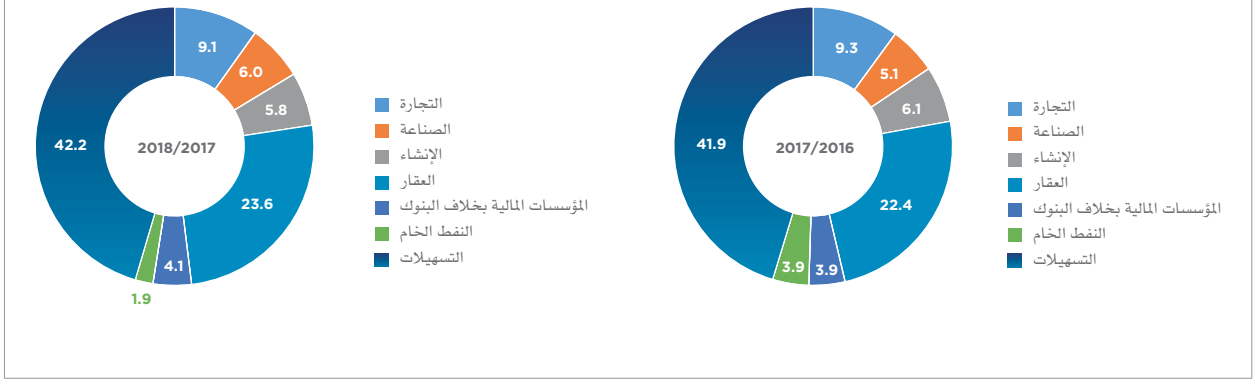

المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول رقم (4)

تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية للمقيمين
(مليون دينار)

نهاية الفترة	16/2017	17/2018	تغير (2) عن (1)	
	(1)	(2)	قيمة	(%)
رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة منه:	34887.6	35559.1	671.5	1.9
التجارة	3249.8	3301.3	51.5	1.6
الصناعة	1789.5	1889.1	99.6	5.6
الإنشاء	2112.1	1903.9	-208.2	-9.9
المؤسسات المالية بخلاف البنوك	1354.0	1197.4	-156.6	-11.6
التسهيلات الشخصية	14634.2	15170.9	536.8	3.7
العقار	7811.6	7995.9	184.3	2.4
النفط الخام والغاز	1354.9	1365.4	10.6	0.8

المصدر: بنك الكويت المركزي.

7. إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي:

أ. إصدارات أدوات الدين العام:

يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدار أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة الكويتية والتورق المقابل) نيابةً عن وزارة المالية. ويتيح توافر تلك الأدوات للبنك المركزي إمكانية استخدامها في تنظيم مستويات السيولة المحلية، وذلك من خلال السوق الأولي لإصدارات تلك الأدوات، أو من خلال استخدام عمليات السوق المفتوحة في السوق الثانوي لتلك الأدوات.

> "شهدت أرصدة أدوات الدين العام ارتفاعاً محدوداً بعد أن سجلت ارتفاعاً كبيراً خلال السنة المالية السابقة"

وفي هذا الإطار، قام البنك المركزي خلال السنة المالية 2018/17 بطرح 23 إصداراً من سندات الخزانة بقيمة إسمية بلغت نحو 2200.0 مليون دينار، واستحق خلال تلك الفترة 18 إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات، وبقيمة إسمية بلغت نحو 1475.0 مليون دينار. وترتيبًا على ذلك، ارتفع إجمالي الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة والتورق المقابل) في نهاية السنة المالية 2018/17 ليصل إلى نحو 4542.3 مليون دينار. وقد بلغ رصيد مقتنيات البنوك المحلية لهذه الأدوات ما قيمته نحو 4542.3 مليون دينار وبما نسبته 100% في نهاية السنة المالية 2018/17.

الرسم البياني (10)

رصيد أدوات الدين العام

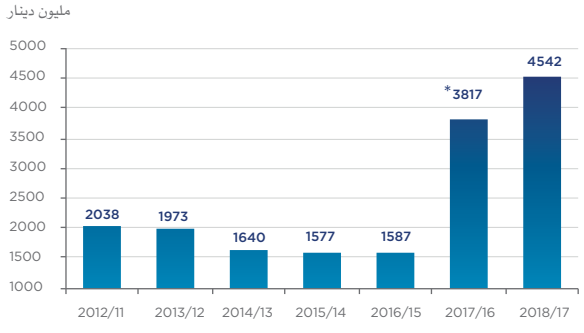

❖ بدأت عمليات التورق للدين العام في إبريل 2016

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ب. سندات البنك المركزي والتورق المقابل:

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17 بطرح 38 إصداراً من سنداته (سندات البنك المركزي والتورق المقابل) بقيمة إسمية بلغت نحو 7938.0 مليون دينار. واستحق خلال تلك السنة المالية 38 إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة إسمية بلغت نحو 7585.0 مليون دينار.

وترتيبًا على ذلك، ارتفع إجمالي الرصيد القائم لسندات البنك المركزي والتورق المقابل، ليصل في نهاية السنة المالية 2018/17 إلى نحو 3028 مليون دينار، مقابل مستواه البالغ نحو 2813 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 215.0 مليوناً ونسبته 7.6%.

ثانياً - التطورات المصرفية

الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية:

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2018/17 ليصل إلى نحو 63876.2 مليون دينار، مقابل نحو 61957.4 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة 2017/16، بما يمثل ارتفاعًا بنحو 1918.9 مليوناً وبنسبة 3.1%. وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية كمحصلة للعديد من التطورات في عناصر تلك الميزانية على جانبي الموجودات والمطلوبات، نورد أبرزها فيما يلي:

أ. على جانب الموجودات:

زيادة رصيد مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو 647.1 مليون دينار وبنسبة 1.8%، ليصل في نهاية السنة المالية 2018/17 إلى نحو 37365.7 مليون دينار، مقابل نحو 36718.6 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة 2017/16. وقد جاءت تلك الزيادة محصلةً لارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة بنحو 671.5 مليون دينار وبنسبة 1.9%، لتصل إلى نحو 35559.1 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2018/17، مقابل نحو 34887.6 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة من جهة، والتراجع في أرصدة الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو 24.4 مليون دينار وبنسبة 1.3%، لتصل في نهاية السنة المالية 2018/17 إلى نحو 1806.6 ملايين دينار، مقابل نحو 1831.0 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

- ارتفاع رصيد مطالب البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي بنحو 108.9 ملايين دينار وبنسبة 2.2%، ليصل إلى نحو 5007.8 ملايين دينار في نهاية السنة المالية 2018/17، مقابل نحو 4898.9 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

ويأتي ذلك الارتفاع كمحصلة للارتفاع في أرصدة كل من الودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي بنحو 317.3 مليوناً وبنسبة 33.6% (من نحو 944.3 مليوناً إلى نحو 1261.5 مليوناً)، ومقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي والتورق المقابل بنحو 217.0 مليون دينار وبنسبة 7.7% (من نحو 2820.2 مليون إلى نحو 3037.2 مليوناً) من جهة، والانخفاض في الودائع لأجل لدى البنك المركزي والتورق المقابل بنحو 427.0 مليون دينار وبنسبة 37.6% (من نحو 1137.0 مليوناً إلى نحو 710.0 ملايين) من جهةٍ أخرى..

الرسم البياني (11)

التوزيع النسبي لموجودات البنوك المحلية

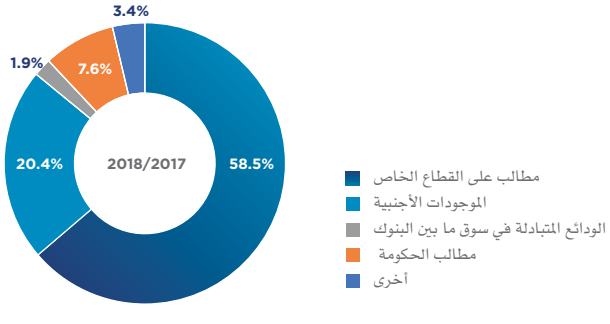

المصدر: بنك الكويت المركزي

ب. على جانب المطلوبات:

- ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المُقيم) لدى البنوك المحلية بنحو 313 ملايين دينار وبنسبة 0.9%، لتصل في نهاية السنة المالية 2018/17 إلى نحو 35371.2 مليون دينار، مقابل نحو 35058.2 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع أساسًا محصلةً لنمو أرصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو 573.1 مليون دينار وبنسبة 1.8% في نهاية السنة المالية 2017/16، لتصل إلى نحو 32782.2 ملايين دينار، مقابل نحو 32209.1 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. في حين سجلت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) بالعملات الأجنبية لدى البنوك المحلية انخفاضًا بنحو 260.1 ملايين دينار وبنسبة 9.1%، لتصل إلى نحو 2589.0 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2018/17، مقابل نحو 2849.1 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.
- تراجعت أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية بنحو 92.3 مليون دينار وبنسبة 1.3%، لتصل في نهاية السنة المالية 2018/17 إلى نحو 6793.7 مليون دينار، وذلك مقابل نحو 6886.0 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة 2017/16.
- ازداد رصيد حقوق المساهمين لدى البنوك المحلية بنحو 243 مليون دينار وبنسبة 2.9%، ليصل في نهاية السنة المالية 2018/17 إلى نحو 8530.1 مليون دينار، مقابل نحو 8287.1 مليوناً في نهاية السنة

المالية السابقة 2017/16. ومن جانبٍ آخر، بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2018/7 نحو 16645.0 مليون دينار، مقابل نحو 15966.5 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة 2017/16، أي بارتفاع قيمته 678.5 مليوناً ونسبته 4.2%. وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات إلى إجمالي الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية نحو 26.1% في نهاية السنة المالية 2018/17 مقابل 25.8% في نهاية السنة المالية السابقة 2017/16.

الرسم البياني (12)

التوزيع النسبي لمطلوبات البنوك المحلية

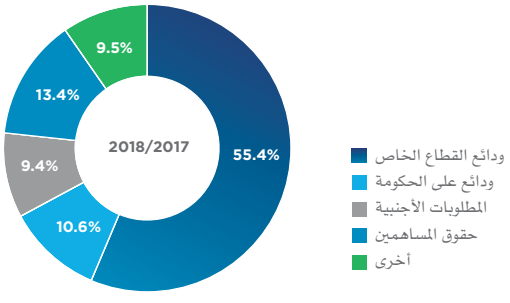

المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول رقم (5)

الميزانية المجمعة للبنوك المحلية
(مليون دينار)

البنـود	الأرصدة في نهاية السنة		التغير	
	16/2017	17/2018	القيمة	(%)
الموجودات				
النقد	307.7	310.3	2.6	0.9
المطالب على البنك المركزي	4882.4	4996.8	114.4	2.3
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	1391.3	1188.8	-202.5	-14.6
المطالب على الحكومة	4050.1	4828.0	777.9	19.2
المطالب على القطاع الخاص	36718.6	37365.7	647.1	1.8
الموجودات الأجنبية	12747.1	13004.7	257.6	2.0
موجودات أخرى	1860.2	2181.9	321.7	17.3
إجمالي الموجودات	**61957.4**	**63876.2**	**1918.9**	**3.1**
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص (المقيم)	35058.2	35371.2	313.0	0.9
ودائع الحكومة	6886.0	6793.7	-92.3	-1.3
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	1370.3	1108.1	-262.2	-19.1
حقوق المساهمين	8287.1	8530.1	243.0	2.9
المطلوبات الأجنبية	4741.9	6026.3	1284.4	27.1
مطلوبات أخرى	5613.9	6046.9	433.0	7.7
إجمالي المطلوبات	**61957.4**	**63876.2**	**1918.9**	**3.1**
حسابات نظامية	15966.5	16645.0	678.5	4.2

المصدر: بنك الكويت المركزي

معدل التضخم:

تشير البيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء إلى أن معدل التضخم السنوي (مقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك) قد بلغ نحو 1.2% خلال السنة المالية 2018/17 مقابل نحو 3.1% خلال السنة المالية 2017/16. وقد تمثلت أهم الأقسام الرئيسية الأكثر مساهمة في المعدل المشار إليه في كل من قسم النقل (الوزن الترجيحي 7.5%) بمساهمة نسبية بلغت 43.6%، وقسم المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (الوزن الترجيحي 11.4%) بمساهمة نسبية بلغت 28.4%، وقسم الترفيهية والثقافية (الوزن الترجيحي 3.8%) بمساهمة نسبية بلغت 12.7%، فيما تمثلت المساهمة النسبية السلبية في معدل التضخم خلال السنة المالية 2018/17 في قسم خدمات المسكن (الوزن الترجيحي 33.2%) بنحو 31.2%.

الرسم البياني (13)

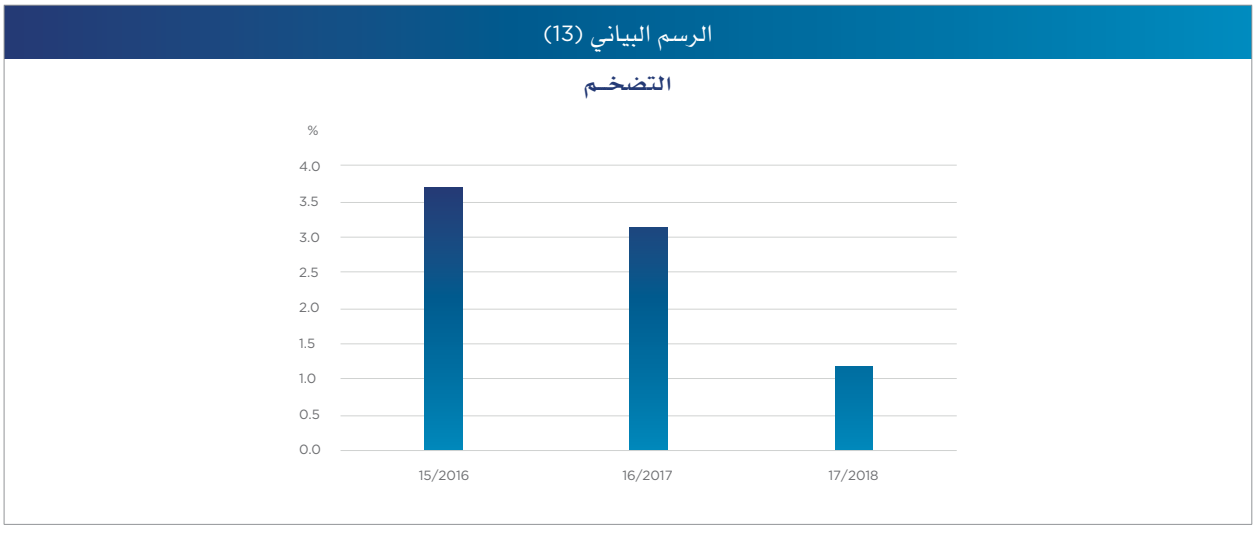

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

الرسم البياني (14)

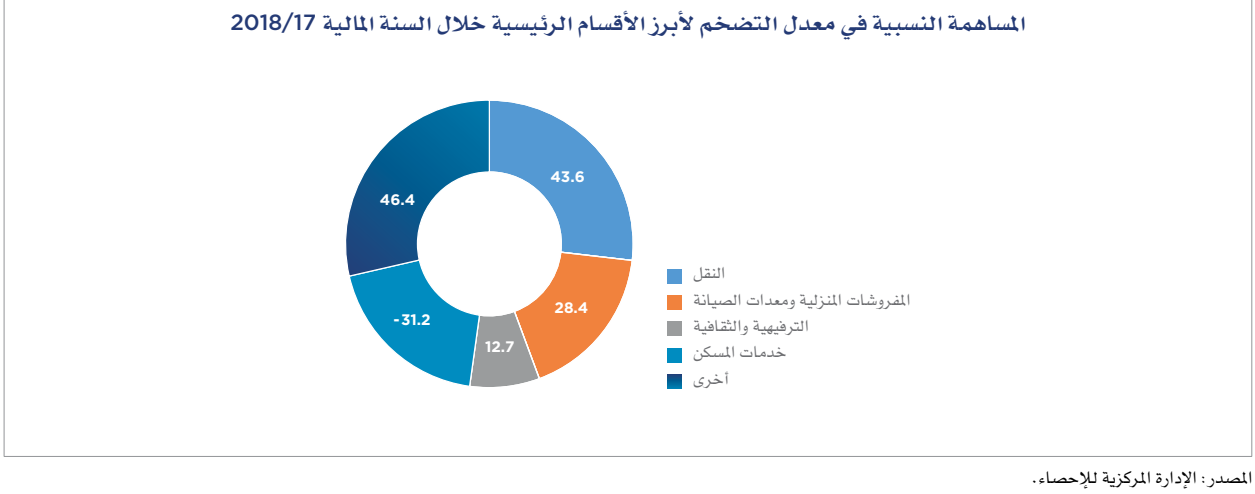

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ثانياً: الجهود الرقابية
لبنك الكويت المركزي

> استمرت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17 في مجال الإشراف والرقابة على الوحدات المصرفية والمالية المسجلة لديه، وذلك في إطار الحفاظ على سلامة الأوضاع المالية لتلك الوحدات وترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والمالي في الدولة.

أولاً: أهم التعليمات والتعاميم والضوابط الصادرة عن بنك الكويت المركزي للوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته

- أصدر بنك الكويت المركزي تعميمًا بتاريخ 2017/2/27 إلى جميع وحدات الجهاز المصرفي والمالي بشأن نماذج البيانات المقدمة للبنك المركزي والمتعلقة بإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت والمسح المنسق للاستثمارات الخارجية في المحفظة المالية والمسح المنسق للاستثمار المباشر ونموذج تحويلات العاملين غير الكويتيين للخارج.
- أصدر بنك الكويت المركزي تعميمًا بتاريخ 2017/6/13 إلى جميع البنوك المحلية وشركات التمويل بشأن قرار مجلس إدارة بنك الكويت المركزي تعديل القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة في المادة (68) من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته. ويتضمن القرار الجديد الضوابط المنظمة لتفويض مجالس إدارات البنوك لأي من أعضائها أو الغير للقيام بعمل معين أو الإشراف على وجه من وجوه نشاط البنك أو ممارسة بعض سلطات واختصاصات مجلس الإدارة، وذلك في ضوء ما تقتضي به المادة (185) من قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 وتعديلاته، بالإضافة إلى تعديل الشروط الخاصة بالخبرة المطلوبة فيمن يعين رئيساً للجهاز التنفيذي في بنك أو نوابه أو مساعديه، وذلك فيما يتعلق بسنوات وطبيعة الخبرة المطلوبة لشغل تلك الوظائف وكذلك إضافة بعض الوظائف العليا التي يجب أن ينطبق على شاغليها شروط الخبرة المطلوبة وفقاً لأحكام المادة الرابعة من القرار المشار إليه.
- أصدر بنك الكويت المركزي تعميمًا بتاريخ 2017/7/19 إلى جميع شركات التمويل وشركات الاستثمار المصرح لها بتقديم تسهيلات ائتمانية/ عمليات تمويل بشأن نظام الأخطار المصرفية والقواعد الصادرة في شأن تطبيقه، حيث تقرر السماح لتلك الشركات بالاستعلام آلياً عن عملائهم ممن لهم أرقام سرية لدى كل شركة وذلك وفقاً للقواعد المعمول بها مع مراعاة التعاميم الصادرة بهذا الخصوص.
- أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً لجميع البنوك المحلية بتاريخ 2017/7/20 بشأن الإعلانات المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي بخصوص إعادة جدولة القروض (عمليات التكييش)، حيث تم إلزام البنوك المحلية بتتبع مثل هذه الإعلانات والتي يتم استخدام شعار البنك واسمه فيها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد ناشريها.
- أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات للبنوك المحلية بموجب الكتاب الموجه لاتحاد مصارف الكويت بتاريخ 2017/8/2 بشأن تعزيز نظم المعلومات والشبكات ووسائل الاتصال بين البنوك وعملائها بهدف مكافحة عمليات الاحتيال المالي التي تواجه كافة القطاعات المالية والمصرفية على المستوى العالمي.
- أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات للبنوك المحلية بموجب الكتاب الموجه لاتحاد مصارف الكويت بتاريخ 2017/11/26 بشأن الحد الأدنى من المعايير المطلوبة لمواجهة سرقة بيانات أجهزة الصرف الآلي ومكافحة عمليات الغش باستخدام أجهزة الصرف الآلي.
- أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً إلى جميع البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل بتاريخ 2017/11/27 بشأن إدخال بعض التعديلات الخاصة بآلية التعامل مع شكاوى العملاء واختصار الفترة المحددة للرد على شكاوى العملاء، بالإضافة إلى تزويد العميل بنسخة من الشكوى المقدمة.
- أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً بتاريخ 2017/12/13 لجميع شركات الصرافة بشأن استمرار تقديم البيانات والإحصاءات الدورية الخاصة بشركات الصرافة بتحميلها في النظام المعدل وفقاً لنظام (Oracle) وذلك في بيئة الاختبار اعتباراً من بيانات شهر ديسمبر 2017. حيث تم ارفاق المجموعة الكاملة للملاحظات التفسيرية والتعاريف الخاصة بالنظام الجديد.
- أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً إلى جميع البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل بتاريخ 2018/2/14 بشأن فحص محفظتي القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط. حيث تم إلزام البنوك والشركات بتغيير مكتب تدقيق الحسابات المكلف بإجراء الفحص كل عامين وذلك ابتداءً من عمليات الفحص التي سيتم إجراؤها اعتباراً من 2018/4/1.

أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً إلى جميع البنوك الإسلامية بتاريخ 2018/3/7، بشأن تعديل النماذج المستخدمة بشأن الأسهم التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لدين له تجاه الغير، وذلك في إطار متابعة التزام البنوك الإسلامية بالأحكام الواردة في المواد (66/ج)، (67/ب)، (99) من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته.

- أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً بتاريخ 2018/3/22 لجميع البنوك المحلية وشركات التمويل وشركات الاستثمار بشأن قرار مجلس إدارة بنك الكويت المركزي برفع سعر خصم وإعادة خصم الأوراق التجارية لدى بنك الكويت المركزي بواقع 25 نقطة أساس، ليصبح 3% بدلاً من 2.75٪، اعتباراً من تاريخ 2018/3/22.

ثانياً: أعمال وأنشطة أخرى

- تطوير البيانات المقدمة لصندوق النقد الدولي بشأن مؤشرات السلامة المالية بما يتماشى مع متطلبات الصندوق الجديدة.
- توسيع النشرة الفصلية لبنك الكويت المركزي من خلال نشر مؤشرات السلامة المالية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
- تنظيم ورشة عمل في مايو 2017 بالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي – AAOIFI) وذلك في إطار تطوير العمل المصرفي والمالي الإسلامي، وتنمية القدرات والجوانب المهنية والمعرفية بهذا العمل.
- تنظيم ورشة عمل للعام الرابع على التوالي لمسؤولي وموظفي جميع البنوك المحلية وشركات الصرافة العاملة في دولة الكويت خلال الفترة من 21-23/11/2017 تحت عنوان « متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".
- تم الانتهاء من تطبيق وتفعيل تقنية 3D، لتنفيذ معاملات الدفع الإلكتروني بهدف رفع كفاءة أمن المعلومات وحماية الحسابات المصرفية المرتبطة باستخدام البطاقات المصرفية.
- مشاركة منتسبي بنك الكويت المركزي في عدة برامج تلفزيونية وإذاعية مثل تلفزيون الكويت، قناة المجلس الكويتية، إذاعة مارينا وكذلك المشاركة في ملتقى ميزانية الأسرة، وملتقى الوعي المصرفي والمالي (ثقف فلوسك) وذلك سعياً لزيادة الوعي والثقافة المصرفية للمتعاملين في القطاع المصرفي.
- تم تنظيم ورشة عمل في يناير 2018 حول تطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم 9 (IFRS9) وذلك بالتعاون مع مكتب إرنيست أند ينغ (EY).
- تم بتاريخ 17/1/ 2018 توقيع مذكرة تفاهم بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بهدف التنسيق والتعاون فيما بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بشأن تحديد الاختصاصات في مجال الرقابة والإشراف على بعض جوانب أنشطة الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى ما يتعلق بالأدوات المالية وإصدارها وتداولها والخاضعة لرقابة الهيئة.

ثالثاً: أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي

النقد المتداول

عمليات المقاصة والتسويات فيما بين البنوك المحلية

الحوالات المصرفية

KUWAIT
10
TEN Dinars
CENTRAL BANK OF KUWAIT
5
Dinars
CENTRAL OF

أولاً: النقد المتداول

رصيد النقد المتداول

تشير البيانات المتاحة إلى أن قيمة النقد المتداول في نهاية السنة المالية 2018/17 بلغ نحو 1723.8 مليون دينار، مقابل نحو 1645.9 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته 77.8 مليون دينار ونسبته 4.7%، وتراوح رصيد النقد المتداول خلال السنة المالية 2017/16 ما بين:

- 1902.0 مليون دينار كأعلى رصيد في نهاية شهر يونيو 2017.
- 1618.1 مليون دينار كأدنى رصيد في نهاية شهر سبتمبر 2017.

> "ارتفاع قيمة النقد المتداول في نهاية السنة المالية 2018/17 بما نسبته 4.7%"

الرسم البياني (15)

ارتفاع قيمة النقد المتداول في نهاية السنة المالية 17/2018 بما نسبته 4.7%

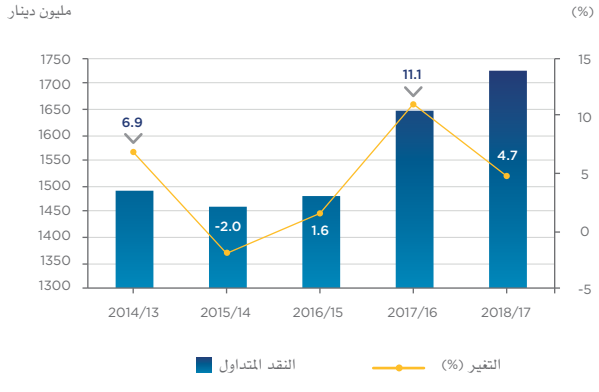

المصدر: بنك الكويت المركزي.

جودة أوراق النقد المتداولة

استمر بنك الكويت المركزي في جهوده الرامية إلى ضمان جودة أوراق النقد المتداولة وسحب وإتلاف الأوراق النقدية التي لم تعد تستوفي الحدود الدنيا المعتمدة للجودة لدى البنك المركزي، والتصدي لجرائم تزييف وتزوير أوراق النقد بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى.

ثانياً: عمليات المقاصة والتسويات فيما بين البنوك المحلية

- **عمليات غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي**

> "ارتفاع إجمالي قيمة عمليات غرفة المقاصة خلال السنة المالية 2018/17 ليبلغ نحو 15.50 بليون دينار"

فيما يتعلق بالعمليات المنفذة في إطار غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي، فقد ارتفع إجمالي قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية 2018/17 ليبلغ نحو 15.50 بليون دينار لعدد 2785.4 ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو 5566.6 ديناراً للعملية، مقابل نحو 14.42 بليونًا لعدد 2652.0 ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو 5437.7 ديناراً للعملية خلال السنة المالية السابقة 2017/16.

الرسم البياني (16)

عمليات المقاصة لدى بنك الكويت المركزي

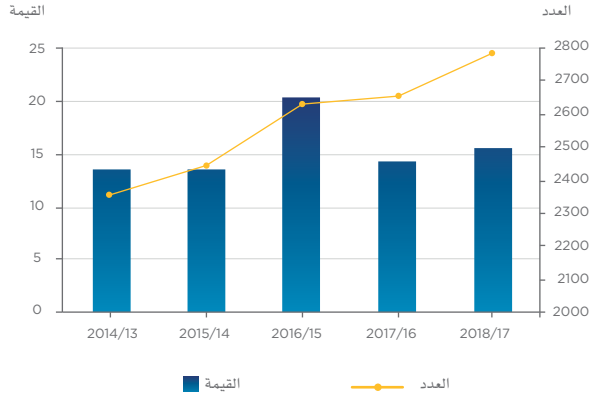

المصدر: بنك الكويت المركزي.

- **عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية**

> "ارتفاع قيمة عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية بما قيمته 572 مليون دينار ونسبته 0.2%"

تشير البيانات المتاحة إلى أن قيمة عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية والتي تتم من خلال البنك المركزي باستخدام نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية فيما بين المشاركين «كاسب» (KASSIP) بلغت خلال السنة المالية 2018/17 نحو 288.050 بليون دينار مقابل نحو 287.478 بليونًا خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 572 مليون دينار ونسبته 0.2%.

الرسم البياني (17)

قيمة عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية (كاسب)

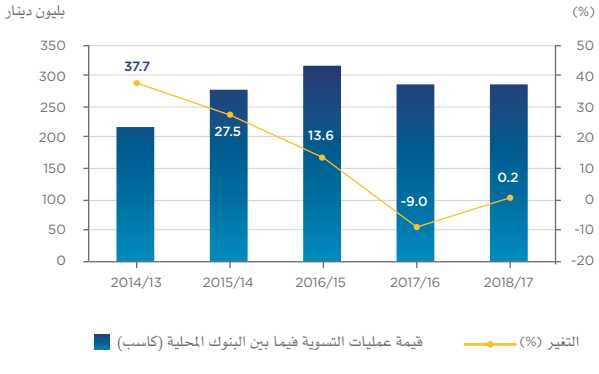

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثالثاً: الحوالات والمعاملات المصرفية

- **الحوالات المصرفية المحلية**

> "انخفض إجمالي قيمة الحوالات المصرفية المنفذة محليًا خلال السنة المالية 2018/17 بما نسبته 32.8%"

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17 بتنفيذ 8895 حوالة مصرفية لصالح وزارات ومؤسسات الدولة، بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1606.2 مليون دينار، مقابل 7859 حوالة مصرفية قيمتها نحو 2390.7 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة 2017/16.

الرسم البياني (18)

الحوالات المصرفية التي تم تنفيذها لصالح وزارات ومؤسسات الدولة

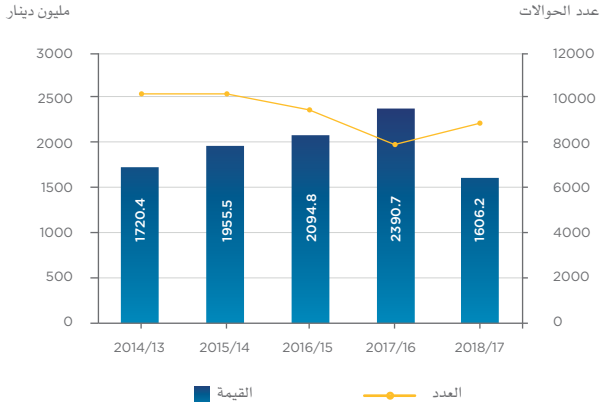

المصدر: بنك الكويت المركزي.

- **المعاملات المصرفية الخارجية**

وفيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الخارجية الأخرى التي قام بنك الكويت المركزي بتنفيذها لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية، وذلك في شكل اعتمادات مستنديه وكمبيالات برسم التحصيل وشيكات برسم التحصيل خلال السنة المالية 2018/17، فقد تمثلت بالبيان التالي:

جدول (6)

المعاملات المصرفية الخارجية المنفذة لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية

البيان	العدد	القيمة (بالدينار الكويتي)
أولاً: الاعتمادات المستندية		
1 – الاعتمادات المفتوحة		
– اعتمادات محلية	3	-
– اعتمادات أجنبية	17	-
المجموع	**20**	**19.129273492**
2 – الاعتمادات المدفوعة		
– اعتمادات محلية	3	-
– اعتمادات أجنبية	101	-
المجموع	**104**	**248.892285735**
3 – التعديلات		
– اعتمادات محلية	1	-
– اعتمادات أجنبية		-
المجموع	**1**	**32.697930**
ثانياً: عمليات التحصيل:		
كمبيالات برسم التحصيل		
أ – الواردة	-	-
ب– المدفوعة	-	-
المجموع	-	-
ثالثاً: شيكات برسم التحصيل:	**5**	**105.147**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

رابعاً : الموارد البشرية
في بنك الكويت المركزي

أعداد العاملين في بنك الكويت المركزي
المهمات الرسمية
البرامج والدورات التدريبية
الشهادات المهنية والبعثات الدراسية

في إطار تطور إحصاءات العاملين في بنك الكويت المركزي في نهاية السنة المالية 2017/2018، يتبيّن ما يلي:

أولاً: أعداد العاملين في بنك الكويت المركزي

- **إجمالي عدد العاملين في بنك الكويت المركزي**

> "ارتفع إجمالي عدد العاملين في بنك الكويت المركزي بنسبة 6.9% بنهاية السنة المالية 2018/17"

بلغ إجمالي عدد العاملين في بنك الكويت المركزي 990 موظفاً في نهاية السنة المالية 2018/2017، مقابل 926 موظفاً بنهاية السنة المالية السابقة. وبلغ عدد الموظفين الكويتيين 895 موظفاً (يشكلون ما نسبته 90.4% من الإجمالي) في نهاية السنة المالية 2018/2017 مقابل 814 موظفاً (88% من الإجمالي) في نهاية السنة المالية السابقة 2017/2016.

الرسم البياني (19)

تطور إجمالي عدد العاملين في بنك الكويت المركزي

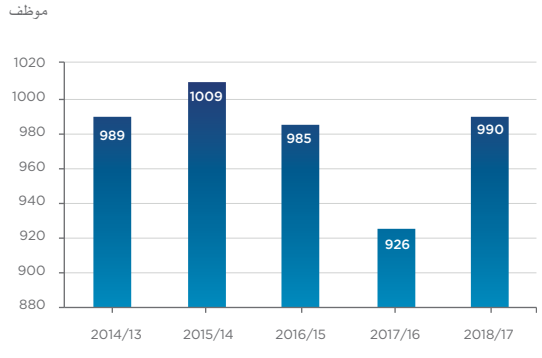

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الرسم البياني (20)

توزيع العاملين في بنك الكويت المركزي بحسب الجنسية خلال السنة المالية 2017/2018

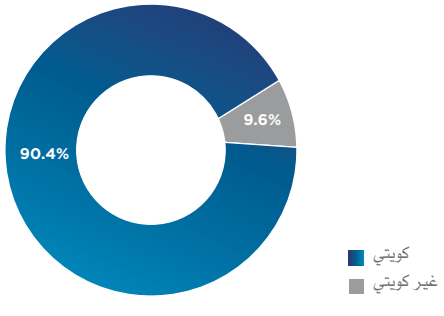

المصدر: بنك الكويت المركزي

- **عدد العاملين الجدد**

شهدت السنة المالية 2018/2017 تعيين 147 موظفاً جديدًا منهم 141 كويتيًا (بنسبة 98% من إجمالي المعينين)، مقابل 39 موظفاً تم تعيينهم في السنة المالية السابقة 2017/2016 منهم 32 كويتيًا (بنسبة 82% من إجمالي المعينين).

الرسم البياني (21)

تطور عدد العاملين الجدد في بنك الكويت المركزي بحسب الجنسية خلال السنة المالية 2017/2018

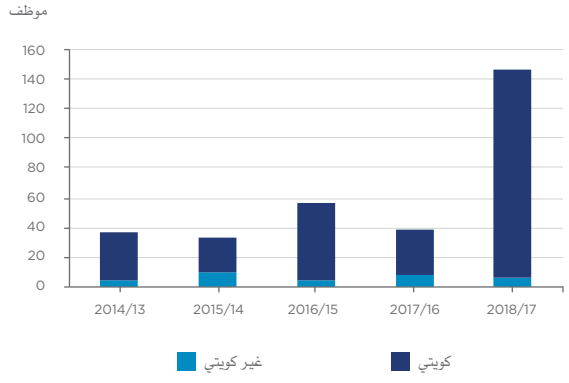

المصدر: بنك الكويت المركزي

- **انتهاء خدمة العاملين**

شهدت السنة المالية 2018/2017 انتهاء خدمة 83 موظفاً، حيث كانت الأسباب هي الاستقالة (24 موظفاً)، والتقاعد (38 موظفاً)، وانتهاء خدمة (4 موظفين)، وإنهاء خدمة (16 موظفاً)، والوفاة (موظف واحد).

ثانياً: المهمات الرسمية

- **المؤتمرات والاجتماعات خارج دولة الكويت**

تم إيفاد عدد 72 موظفاً (انخفاض بنسبة 52% عن السنة المالية السابقة 2017/2016) للمشاركة في حضور 42 مؤتمر واجتماع خارج دولة الكويت خلال السنة المالية 2018/2017، مقابل إيفاد عدد 150 موظفاً للمشاركة في حضور 76 مؤتمر واجتماع خارج دولة الكويت خلال السنة المالية السابقة 2017/2016.

الرسم البياني (22)

عدد المؤتمرات والاجتماعات خارج دولة الكويت

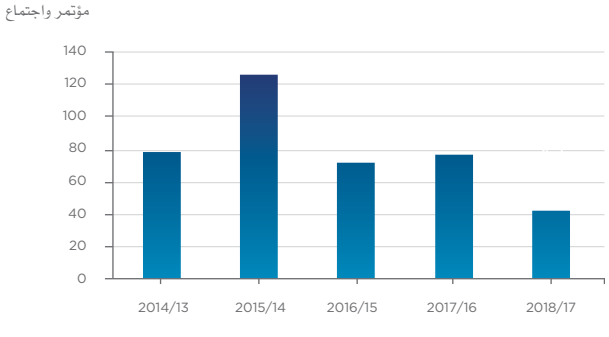

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثالثاً: البرامج والدورات التدريبية

- **الدورات التدريبية**

قام بنك الكويت المركزي بإعداد وتنفيذ الاحتياجات التدريبية لموظفي البنك وذلك بالتنسيق مع جهات تدريبية متخصصة لتنظيم برامج مختلفة أو الاستعانة بمحاضرين متخصصين من البنك ذوي الكفاءة والخبرة الطويلة، وإيفاد مجموعة من موظفي البنك لحضور برامج، ودورات، وحلقات، وورش عمل متخصصة في المجال المصرفي أو المالي أو الاقتصادي أو الإداري أو في مجال الحاسب الآلي وذلك وفقًا للاحتياجات التدريبية ومتطلبات العمل وذلك على النحو التالي:

أ. داخل الكويت:

تم خلال السنة المالية 2018/2017 إيفاد عدد 446 موظفاً (بزيادة بنسبة 135% عن السنة المالية السابقة 2017/2016) لحضور 126 دورة وذلك بالتعاون مع الجهات المحلية مثل (معهد الدراسات المصرفية، المعهد العربي للتخطيط، ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، وديوان المحاسبة، ووزارة المالية، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، وبعض البنوك والمؤسسات المالية المحلية، وجهات التدريب المحلية الأهلية المتخصصة، ومكاتب تدقيق الحسابات، وديوان الخدمة المدنية). وفي المقابل، تم في السنة المالية السابقة 2017/2016 إيفاد 190 موظفاً لحضور 78 برنامج تدريبي داخل دولة الكويت.

ب. خارج الكويت:

تم خلال السنة المالية 2018/2017 إيفاد 102 موظفاً (انخفاض بنسبة 79% عن السنة المالية السابقة 2017/2016) لحضور 69 دورة تدريبية، بالتنسيق مع عدد من الجهات التدريبية والمعاهد المتخصصة في المجال المصرفي والمالي والاقتصادي سواءً على الصعيد الخليجي أو العربي أو العالمي، ومن هذه الجهات (معهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي، واتحاد المصارف العربية، والبنوك المركزية العربية والأجنبية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك إنجلترا، والبنك الفيدرالي الأمريكي والنظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وسويف، ومعهد البنوك المركزية بإسطنبول، وجيرزينسي سنتر). وفي المقابل، تم في السنة المالية السابقة 2017/2016 إيفاد 57 موظفاً لحضور 33 برنامج تدريبي خارج دولة الكويت.

الرسم البياني (23)

عدد الدورات التدريبية المتخصصة داخل وخارج الكويت

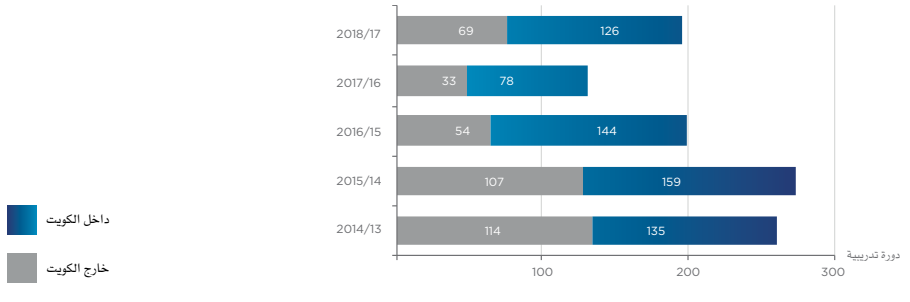

المصدر: بنك الكويت المركزي.

- **تأهيل الخريجين الكويتيين حديثي التخرّج**

قام بنك الكويت المركزي بتنظيم برامج تدريبية للمتدربين الجدد حديثي التخرج، حيث قام بإبرام عقود تدريب مع عدد 65 متدرب حديثي التخرّج وتم إلحاقهم بالبرنامج التخصصي المعد لهم في مكاتب / إدارات البنك المعنية. كما تم تثبيت 7 متدربين خلال السنة المالية 2018/2017، مقابل 8 متدربين خلال السنة المالية 2017/2016.

- **تدريب طلبة الجامعات والمعاهد**

تم تدريب مجموعة من طلبة الجامعات والمعاهد (جامعة الكويت، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الجامعة الأمريكية بالكويت، كلية الشرق الأوسط) في عدد من إدارات ومكاتب البنك، وبلغ عددهم 8 طلاب خلال السنة المالية 2018/2017، مقارنة بعدد 16 طالبًا خلال السنة المالية السابقة 2017/2016.

- **المشاركة في برنامج توظيف وتدريب الكويتيين حديثي التخرّج للعمل في القطاع المصرفي**

يشارك بنك الكويت المركزي وللعام السادس على التوالي بالتعاون مع البنوك المحلية الأخرى في "برنامج توظيف وتدريب الكويتيين حديثي التخرّج للعمل في القطاع المصرفي" الذي ينظمه معهد الدراسات المصرفية تحت إشراف بنك الكويت المركزي ومدته سنة ميلادية، حيث يجري حاليًا تنظيم الدفعة السادسة لهذا البرنامج، بالإعداد لتدريب المشاركين فيه من الكويتيين حديثي التخرج اعتباراً من شهر مارس عام 2018. وتم بموجب هذا البرنامج تخصيص عدد 3 خريجين جامعيين لبنك الكويت المركزي للمساهمة في البرنامج.

رابعاً: الشهادات المهنية والبعثات الدراسية

- **برنامج الشهادات المهنية**

تم إيفاد 7 موظفين خلال السنة المالية 2018/2017 لحضور 4 برامج تأهيل للشهادات المهنية المعتمدة، مقارنة بعدد 4 موظفين في السنة المالية السابقة 2017/2016.

- **الدراسات العليا**

وافق بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/2017 على إيفاد عدد 2 من الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط منح البعثة الدراسية لاستكمال الدراسات العليا خارج دولة الكويت، مقارنة بإيفاد عدد 4 موظفين ببعثة دراسية خارج دولة الكويت في السنة المالية السابقة 2017/2016.

الرسم البياني (24)

إجمالي عدد الموظفين المبتعثين للدراسات العليا

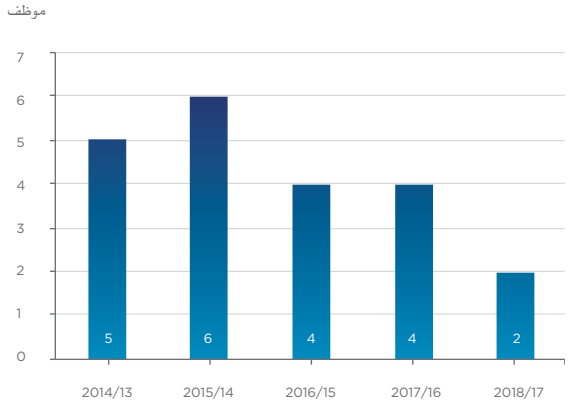

المصدر: بنك الكويت المركزي.

- **استكمال الدراسة بعد ساعات الدوام الرسمي في بنك الكويت المركزي**

وافق بنك الكويت المركزي في السنة المالية 2018/2017 على طلبات استكمال الدراسة لعدد 10 موظفين للدراسة خارج ساعات الدوام الرسمي، مقارنة بعدد 16 طلب استكمال الدراسة خارج ساعات الدوام الرسمي خلال السنة المالية السابقة 2017/2016. وقامت إدارة الموارد البشرية بعمل الإجراءات اللازمة وتنظيم عملية الدراسة بعد الدوام الرسمي وفقاً للشروط والضوابط المعمول بها في البنك.

الرسم البياني (25)

عدد طلبات استكمال الدراسة خارج ساعات االدوام الرسمي

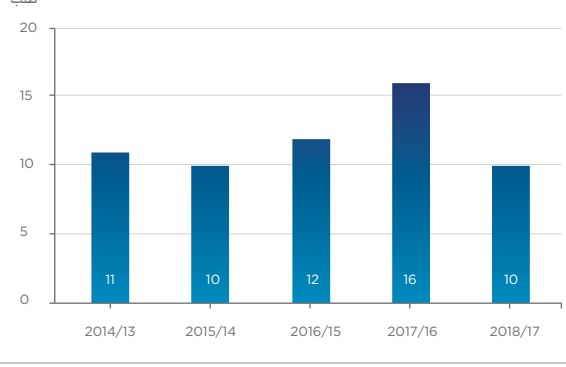

المصدر: بنك الكويت المركزي.

خامساً : أعمال وأنشطة أخرى

جهود بنك الكويت المركزي في مجال تحديث وتطوير
البنية التحتية لتقنية المعلومات

جهود بنك الكويت المركزي في مجال تعزيز التواصل
مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي

أولاً: جهود بنك الكويت المركزي في مجال تحديث وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات

> استمرت خلال السنة المالية 2018/17 جهود بنك الكويت المركزي في مجال تحديث وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات بما يتماشى مع أحدث التطورات العالمية في هذا المجال. ومن أبرز تلك الجهود

التخطيط الاستراتيجي لتقنية المعلومات

- **الإشراف على تنفيذ وتطبيق مشروع «أنظمة العمليات البنكية الأساسية لبنك الكويت المركزي»**

تم تطبيق أنظمة حديثة ومتطورة تساهم في تسهيل وسرعة إنجاز الأعمال بما يخدم مصلحة البنك بشكل خاص، وعمليات الجهات الحكومية والمصرفية المرتبطة بتلك الأنظمة بشكل عام.

تضمّن المشروع تطبيق شجرة حسابات جديدة وحديثة لبنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى استبدال عدد من الأنظمة القديمة وإضافة أنظمة جديدة مع ما هو مرتبط بالحسابات الجارية، والميزانية، والنقد، وشئون الخزانة، والمشتريات والمخزون، مع ضمان التكامل بين تلك الأنظمة. وتم البدء باستخدام هذه الأنظمة بشكل أساسي بتاريخ 18 يونيو 2017، ومن خلال تطبيق هذا المشروع استبدلت عدد من الإجراءات اليدوية بأخرى آلية مما سرّع وسهّل في إنجاز هذه المعاملات والإجراءات المتعلقة بها وخاصة بوجود الربط الآلي بين الأنظمة المختلفة والمستخدمة في الإدارات المختلفة. علاوة على ذلك، فإن سرعة استخراج التقارير والبيانات للإدارات المعنية سهل في انجاز أعمال هذه الإدارات والتي تعتمد بشكل أساسي على هذه البيانات لتحليلها ودراستها. وتستمر إضافة التعديلات والتحسينات على بعض أجزاء الأنظمة والتقارير وذلك لتطوير كفاءتها وتسهيل انجاز الأعمال من قبل مستخدمي الأنظمة من الإدارات المختلفة في بنك الكويت المركزي. كما يعتبر تطبيق هذه الأنظمة تمهيداً لتطبيق أنظمة حديثة ومتطورة أخرى تخدم بنك الكويت المركزي والجهات المصرفية في أداء أعمالها ذات العلاقة.

- **استبدال نظام «مضاهاة التواقيع ونظام مقاصة الشيكات الخاصة ببنك الكويت المركزي»**

تم استبدال النظام القديم الخاص بمضاهاة التواقيع بآخر جديد وحديث لمضاهاة التواقيع والمرتبط بنظام مقاصة الشيكات الآلي، حيث يساهم النظام الجديد في تنفيذ الإجراءات الخاصة بمضاهاة التواقيع بشكل أوتوماتيكي مما سرّع في انجاز الخطوات اللاحقة والخاصة بمقاصة الشيكات واتمام الإجراءات الخاصة بها.

- **الإشراف على مشروع «توريد وتطبيق نظام المدفوعات الحكومية»**

يهدف المشروع إلى تنفيذ العمليات الخاصة بالجهات الحكومية الكترونياً وبشكل مباشر من قبل الجهة المعنية مما سيساهم بشكل كبير في تقليص الأعمال الورقية وسرعة انجاز هذه العمليات، إضافة إلى إنجازها بكفاءة لوجود عدد من الخواص التي تساعد المستفيدين في التأكد من صحة البيانات. تم البدء بتنفيذ المشروع خلال السنة المالية 2017/2018 وما زال المشروع قائم وجاري العمل على تنفيذه.

نظم المعلومات والتشغيل

- **تصميم وتنفيذ غرفة عمليات الكمبيوتر بمبنى الطوارئ**

نقل الأجهزة والمعدات من المقر القديم لمبنى الطوارئ إلى مقرها الجديد والذي تم تصميمه على أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في هذا المجال، ويوفر التصميم الجديد المميزات التالية:

- التوافق مع المقياس العالمي لمراكز البيانات (TIA-942/942-2) الصادر من جمعية Telecommunication Industry Association TIA المعتمدة من المعهد الوطني الأمريكي للمعايير ANSI.
- إمكانية إدارة وصيانة الأجهزة والمعدات دون الحاجة لانقطاع الخدمات من خلال تعدد مسارات توزيع الكهرباء والشبكات والتبريد.
- توفير الطاقة وزيادة كفاءة التبريد بما يتوافق مع Green Business Practices.
- المرونة لاستيعاب التوسعة المستقبلية بحجم مركز البيانات.

وقد تم إجراء أول اختبار للطوارئ لأنظمة البنك الحرجة من موقع الطوارئ الجديد. كما تم تجهيز المرحلة الأولى لاستضافة عدد 50 من موظفي إدارات ومكاتب البنك وإجراء اول اختبار طوارئ في البيئة الجديدة للإدارات المشمولة.

- **تطوير وتطبيق نظام الخدمة الذاتية لإدارة الموارد البشرية (HR-Self-Services)**

تم تطبيق نظام الخدمة الذاتية لموظفي بنك الكويت المركزي والذي يتم عن طريقه طلب الإجازات والاستئذان وغيرها من النماذج الخاصة بإدارة الموارد البشرية آلياً، ويتبع النظام قواعد إدارة الموارد البشرية فيما يخص الموافقات على هذه الطلبات والتي تخضع للنظم واللوائح في هذا الشأن. وتم تخفيض الأعمال الورقية والبريد الخاص في هذه الإجراءات بشكل كبير، وأضاف النظام القدرة على متابعة الطلبات بشكل آلي ورفع مستوى كفاءة العمل.

- **رفع مستوى الحماية والضوابط الأمنية على شبكة البنك عن طريق:**

- تطبيق نظام التحكم في الوصول الى الشبكة المحلية السلكية واللاسلكية لبنك الكويت المركزي

يهدف المشروع لتطبيق نظام لتقييم الأجهزة وتطبيق السياسات الأمنية اللازمة آلياً قبل منح الصلاحية بالربط والدخول على الشبكة المحلية. وقد ساهم هذا النظام برفع مستوى الحماية لشبكة البنك وحمايتها من المخاطر الأمنية عن طريق التأكد من سلامة تطبيق الضوابط الأمنية اللازمة على أجهزة المستفيدين قبل الدخول على الشبكة وذلك استنادا على سياسات أمن المعلومات المعتمدة.

- **تطبيق خدمة الكشف عن الثغرات ونقاط الضعف بشبكة بنك الكويت المركزي الخاصة بنظام التشغيل مايكروسوفت.**

يهدف المشروع لتقييم وتحليل شبكة بنك الكويت المركزي الخاصة بنظام مايكروسوفت لكشف أي تهديد أو أنشطة خبيثة بشكل استباقي، وذلك بالتنسيق مع مختصين بالأمن السيبراني من شركة مايكروسوفت. وقد تم التقييم حسب المقاييس المتبعة في هذا الشأن وتقديم تقرير مفصل والذي لم يتضمن ثغرات ومواطن للضعف بشبكة البنك الخاصة بنظام مايكروسوفت أو أجهزة المستفيدين والتي من الممكن استغلالها بالاختراقات الأمنية، كما تضمن التقرير النتائج الإيجابية التالية:

- إشادة شركة مايكروسوفت بفريق العمل المختص ببنك الكويت المركزي لإدارة أنظمة مايكروسوفت وذلك لاطلاعه المستمر على آخر المستجدات لتحسين وتطوير بيئة العمل.

- إشادة الشركة على جهود بنك الكويت المركزي باتباع وتطبيق آخر التحديثات والضوابط الأمنية الصادرة من مايكروسوفت وذلك للحفاظ على بيئة آمنة للبنك.

- **تطبيق نظام السلاسل الزمنية المطور (FAME)**

يهدف النظام لتطوير وحفظ بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بإدارة البحوث الاقتصادية واستخراج التقارير الإحصائية باستخدام أنظمة حديثة ومتطورة في هذا المجال وتتيح للمستفيد إجراء العمليات الإحصائية والتحليل الاحصائي للسلاسل الزمنية وتصميم واستخراج التقارير المطلوبة بسهولة. وتضمن المشروع عدة مراحل منها نقل البيانات والسلاسل الزمنية التاريخية والمعادلات من النظام القديم إلى النظام الجديد وربط النظام مع نظام العمليات البنكية الأساسية وخلق المعدلات وتصميم التقارير. وقد ساهم المشروع بتحسين ورفع كفاءة العمل والتقارير الإحصائية للسلاسل الزمنية.

- **تطبيق نظام مراقبة البنوك الإسلامية المعدل (Islamic Bank System)**

يهدف المشروع إلى استبدال نظام مراقبة البنوك الإسلامية والخاص بإدارة الرقابة المكتبية بنظام جديد مطور مع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في اعداد التقارير المطلوبة، وقد ساهم المشروع بتسهيل إجراءات تجميع البيانات واستخراج التقارير المطلوبة لتنفيذ الأعمال الخاصة بالإدارة بكفاءة.

- **تطبيق نظام بيانات العقود والفواتير (Contract &Invoices System -CIS)**

يهدف النظام الى مساعدة المختصين في إدارة الخدمات الإدارية –قسم المشتريات في عملية ادخال العقود وأوامر التوريد وتسجيلها آليا ومتابعة حالتها، مما ساهم برفع كفاءة إجراءات متابعة العقود.

أمن المعلومات

- **حماية السمعة لبنك الكويت المركزي:**

تم الانتهاء من تطبيق مشروع خدمة حماية السمعة لبنك الكويت المركزي والذي يهدف إلى حماية السمعة الإلكترونية لبنك الكويت المركزي في الفضاء السيبراني ورصد ومراقبة كل ما يهدد سمعة البنك الالكترونية للخطر لاتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها فوراً.

- **مراجعة وتحديث مستندات نظام إدارة أمن المعلومات:**

تم مراجعة وتحديث مستندات نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) وذلك لتحقيق التوافق مع الإصدار الأخير للمقياس العالمي ISO-27001:2013 الخاص بأمن المعلومات تمهيداً للحصول على شهادة الاعتماد للمقياس العالمي المذكور.

- **حماية أنظمة البنك عبر الانترنت والشبكات الداخلية والخارجية وتقييم المخاطر لإدارة نظم المعلومات**

تم الانتهاء من أعمال القيام باختبارات الاختراق لأنظمة البنك المواجهة للإنترنت وشبكات البنك الداخلية والخارجية وذلك بهدف كشف الثغرات وتقييم المستوى الأمني لها بالإضافة إلى تقييم المخاطر الأمنية لإدارة نظم المعلومات للتأكد من سلامتها واتباعها لأفضل وأحدث الممارسات العالمية في مجال أمن المعلومات.

- **إعداد برنامج تدريبي في مجال أمن المعلومات لتأهيل الكوادر الوطنية في القطاع المصرفي**

تم الانتهاء من إعداد برنامج تدريبي مكثف لتأهيل العاملين في مجال أمن المعلومات في القطاع المصرفي مع إحدى الشركات المتخصصة (PGI) بالتنسيق مع معهد الدراسات المصرفية (IBS) وذلك بهدف تطوير قدراتهم الفنية والإدارية لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة والمتسارعة التي تواجه القطاع المصرفي بدولة الكويت. وقد بدأ البرنامج فعلياً باستقبال الدفعة الأولى من المتدربين في يناير 2018.

ثانياً: جهود بنك الكويت المركزي في مجال تعزيز التواصل مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2017/2018 بعدة أنشطة في إطار حرصه على تحقيق الأهداف المنوطة به، واستمرار دوره في تعزيز تواصله مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي، وذلك في إطار الاستجابة للمتغيرات المتسارعة التي تشهدها صناعة الإعلام التقليدي والجديد ومواصلة مسيرته في تحقيق التطلعات المنشودة، حيث اتخذ بنك الكويت المركزي سياسة إعلامية متوازنة تبرز الإنجازات وتُعرّف المجتمع والمهتمين بجهود وإنجازات البنك المركزي، حيث قام في هذا المجال بما يلي:

- **الاتصال والنشر والترويج**

تعزيزاً للحضور المتوازن وتدعيماً للصورة المتميزة لبنك الكويت المركزي، ومواكبةً للتطورات المتلاحقة التي تشهدها صناعة الإعلام، فقد حرص بنك الكويت المركزي على انتهاج سياسة إعلامية متوازنة تهدف إلى إبراز إنجازات البنك ودوره الحيوي المستمد من أهدافه وأغراضه والمساهمة الفاعلة في تحقيق رؤية البنك في سبيل المحافظة على الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وممارسة الدور الرقابي على السياسات النقدية والنظام المصرفي في الدولة وذلك من خلال بما يلي:

- نشر عدد (39) مادة صحافية تنوعت ما بين تصريح، بيان أو خبر وذلك في الصحف المحلية ووكالة الأنباء الكويتية (كونا) ووكالات الأنباء الأخرى لمواكبة التطورات التي تشهدها أعمال بنك الكويت المركزي.
- بث عدد (556) مادة على منصات وشبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك والتي تنوعت ما بين تويتر، إنستجرام، فيسبوك ويوتيوب.
- التطوير المستمر لحسابات البنك على منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك، والعمل على زيادة عدد المتابعين وصولاً لبناء قاعدة عريضة من المتابعين لحسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك.
- رصد ومراجعة وتحليل عينات من إعلانات الجهات الخاضعة لرقابة البنك في الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي للتعرف على مدى الالتزام بالتعليمات الصادرة لها.
- إعداد ونشر عدد (35) إعلان توضيحي «إنفوجرافيك» لتعريف المجتمع والمهتمين بالمستجدات بشكل تفصيلي ومُبسط.

- **تنمية وتطوير العلاقات المؤسسية**

قام بنك الكويت المركزي خلال العام المنصرم بتعزيز علاقاتها مع الجهات ذات العلاقة وفي سبيل التعاون معها بما يقوي علاقات البنك وصلاته بالمؤسسات الهامة ذات الصلة ومنها:

- **معهد الدراسات المصرفية**

تم التعاون مع المعهد في تطوير الاستراتيجية الإعلامية عبر المنصات الإعلامية المتنوعة للبرامج التي بادر بنك الكويت المركزي في اطلاقها عبر معهد الدراسات المصرفية التي تعنى بالمسئولية المجتمعية للقطاع المصرفي في المجالات المرتبطة بخدمة المجتمع، بما في ذلك بناء كوادر وكفاءات وطنية قادرة على المساهمة في دعم المسيرة التنموية في دولة الكويت، وهي على النحو التالي:

- جائزة الباحث الاقتصادي.
- برنامج تأهيل الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي.
- برنامج قادة الأمن "السيبراني".
- برنامج ابتعاث الكويتيين للماجستير.

اتحاد مصارف الكويت

تم التعاون مع الاتحاد في دراسة مشروع استراتيجية التوعية المصرفية مع اتحاد مصارف الكويت وهو عبارة عن إطلاق حملة وطنية توعوية تثقيفية شاملة وخاصة بالتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن دليل حماية العملاء والخدمات المصرفية المقدمة من البنوك الكويتية لذوي الاحتياجات الخاصة، وجاري العمل على تطويرها لانطلاق الحملة في عام 2018.

مشاركة بنك الكويت المركزي بمناسبة استضافة دولة الكويت للقمة الخليجية ٣٨

البنوك الكويتية وشركات التمويل

تم التعاون مع البنوك الكويتية خلال العام 2017 في تعزيز الجهود الرامية إلى توعية عملائها، وجاء التعاون على النحو التالي:

- تنظيم ومتابعة الحملة المشتركة مع البنوك بشأن آلية تقديم الشكاوى تجاه الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، وذلك عبر نشر Infographic توضيحي عبر الوسائل الإعلامية لدى البنوك (المطبوعات، وسائل التواصل الاجتماعي، الموقع الإلكتروني للبنك).
- الإعلان عن المسكوكات التذكارية التي يصدرها بنك الكويت المركزي.
- التوعية بالعلامات الأمنية الخاصة بالعملة الوطنية.

وزارة الإعلام

التعاون المستمر عبر تزويدهم بأخبار بنك الكويت المركزي ليتم بثها عبر قنوات الوزارة المتعددة، وكذلك إعداد تقارير توعوية وتثقيفية للمواطنين، بالإضافة للتسهيل مهمة نقل حفل افتتاح المبنى الجديد لبنك الكويت المركزي.

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)

والتعاون معها في تغطية ونشر أحداث بنك الكويت المركزي ومؤتمراته وأنشطته.

المشاركة في المناسبات الوطنية والخليجية والعالمية

شارك بنك الكويت المركزي وإزدان مبناه بتصاميم خاصة بالإضاءة الخارجية للمبنى في مناسبات عده من بينها العيد الوطني لدولة الكويت، استضافة دولة الكويت للقمة الخليجية 38، استضافة البطولة الخليجية لكرة القدم 23، وكذلك الأعياد الوطنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما تم إعداد مادة بهذا الشأن ونشرها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

توطيد العلاقات العامة والاجتماعية

تقويةً لأواصر العلاقات الجيدة بين البنك والمؤسسات العالمية والمحلية ذات الصلة فضلاً عن العلاقات بين البنك وموظفيه فقد حرص بنك الكويت المركزي على تنظيم الفعاليات والاستفادة من المناسبات في التواصل مع الجميع لتوطيد العلاقات والحفاظ على مستوى إيجابي من التعامل على المستويات المهنية والشخصية إيماناً منها بأهمية ذلك في تحسين النتائج العامة لصورة البنك وأداء منتسبيه، وفي سبيلها لذلك فقد قام بنك الكويت المركزي خلال العام بتنظيم ما يلي من الأحداث والفعاليات وورش العمل:

أ. قام بنك الكويت المركزي بتنظيم الاجتماعات وورش العمل التالية:

- ورشة عمل تطوير العمل المصرفي والمالي الإسلامي.
- ورشة عمل متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب للبنوك وشركات الصرافة.
- المجلس النقدي الخليجي بالتعاون مع البنك الألماني.
- الاجتماع (69) للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاجتماع ال (47) لمجلس إدارة مجلس التعاون الخليجي.

ب. قام بنك الكويت المركزي بترتيب وتنفيذ حفل افتتاح المبنى الجديد للبنك

قام بنك الكويت المركزي بترتيب وتنفيذ حفل افتتاح المبنى الجديد للبنك، بما يمثله من حدث متفرد شرّفه بالرعاية والحضور حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ورعاه وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله وكبار رجالات الدولة، حيث مثّل الحدث نقطة بارزة في إنجازات البنك لخروج الحدث بما يليق بقيمه حضور الحفل بما يليق بإسم وتاريخ بنك الكويت المركزي

ج. إنهاء إجراءات متعلقة بموظفي البنك ومنها:

- ترتيب حجوزات تذاكر السفر لموظفي البنك المبتعثين للخارج في دورات تدريبية ومهام عمل والموظفين المنتهية خدماتهم.
- متابعة إجراءات إنهاء الخدمة للموظفين المنتهية خدماتهم لدى البنك.

د. تنظيم البرامج والخدمات الاجتماعية الموجهة للمجتمع وفي إطار المسئولية الاجتماعية ومنها:

- تقديم خدمة توزيع العيادي في المجمعات التجارية الرئيسية بالتعاون مع شركة K.net واتحاد مصارف الكويت.
- تنظيم حملة Because we care وتوزيع كسوة الشتاء على المستخدمين وعمال النظافة وموظفي شركة الأمن الذين يقدمون خدماتهم للبنك.

ه. قام بنك الكويت المركزي بتنظيم الزيارات الميدانية إلى مقر البنك للعديد من المؤسسات الأكاديمية والرسمية للتعرف على أغراض وأعمال بنك الكويت المركزي.

و. تنظيم حفلات استقبال في المناسبات التالية:

- الأعياد الوطنية.
- عيد الفطر السعيد.
- تكريم الموظفين المتميزين لعام 2016.

ز. قام بنك الكويت المركزي بتنمية وتوطيد العلاقات فيما بين الموظفين بترتيب الفعاليات التالية:

- تنظيم رحلة لأداء مناسك العمرة.
- تنظيم معرض خاص لموظفي البنك لتقديم عروض خاصة من شركات الاتصالات.
- استدراج خصومات وعروض خاصة على أسعار السلع والخدمات المتنوعة لموظفي البنك من أكثر من 220 جهة.
- تنظيم محاضرات توعوية في مجالات الإسعافات الأولية، مكافحة الحرائق، التوازن الغذائي، السفر والرحلات الاستكشافية، التوعية من سرطان الثدي، ترشيد استخدام الماء والكهرباء، يوم التدخين العالمي واليوم الصحي.
- إجراء استبيان حول كفاءة ومستوى الخدمة المقدمة للعملاء المتصلين بوحدة حماية العملاء للوقوف على مدى رضائهم عن الخدمة.

ح. التوثيق والعرض المتحفي.

إيماناً بدور البنك في نقل ثقافته وخبراته المتراكمة واعتزازاً بتاريخه وتوثيقاً للمحطات التاريخية في السياسات النقدية والمالية والاقتصادية وأيضاً توثيقاً لدور القيادات التاريخية التي تعاقبت على قيادة دفة العمل في البنك، عمل بنك الكويت المركزي على:

- متابعة إجراءات تنفيذ مشروع متحف بنك الكويت المركزي.
- إطلاق مشروع جمع وتعريف المواد المصورة وذلك بحفظها مركزياً ورقمنتها لتكون نواة أرشيف مركزي للصور الفوتوغرافية والفيديو بما توثق له من أحداث وشخصيات.
- مواصلة الجهود في الاطلاع على ما تحويه مراكز الحفظ لدى إدارات البنك من وثائق تاريخية ومقتنيات.
- مراجعة الوثائق المعدة للإتلاف من الإدارات المختلفة والمحفوظة لدى أرشيف البنك التابع لإدارة الخدمات الإدارية وانتقاء ما يصلح منها للحفظ الدائم.
- إعداد مادة تاريخية لتثقيف موظفي البنك ومتابعة بثها لهم دورياً في صيغة «هل تعلم؟».
- تنظيم زيارة لمعرض الشيخ أحمد الجابر للنفط والغاز، ومتحف بنك الكويت الوطني للتعرف على أحدث نظم العرض المتحفي ولتقوية العلاقات مع القائمين على إدارة هذه المتاحف، وحضور مؤتمر وورشة عمل التوثيق والأرشفة الإلكترونية للاطلاع على أحدث النظريات ومواكبة أحدث التطبيقات في هذا المجال.

- **الإنتاج الفني والمطبوعات.**

- حرصاً على إخراج المواد المطبوعة للبنك في أبهى صورة وتأسيساً لهوية موحدة جديدة للبنك واستخدامها في مطبوعاته وتقاريره وضبطاً للمصاريف وترشيداً للإنفاق وتنفيذاً للأعمال الدورية لقسم المطبعة، قام بنك الكويت المركزي بالعديد من الإنجازات نوجزها فيما يلي:
- تصميم مسكوكات تذكارية (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بمناسبه مرور 40 عاما على البدء بتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية في دوله الكويت -افتتاح المبنى الجديد لبنك الكويت المركزي -اليوبيل الذهبي لإنشاء بنك الكويت المركزي) وتصميم وتنفيذ علب الهدايا الأميرية وعلب هدايا كبار الشخصيات

ذكرى اليوبيل الذهبي لإنشاء بنك الكويت المركزي
(2018 - 1968)

- طباعة كافة التقارير والنشرات لإدارة البحوث ومكتب الاستقرار المالي (النشرة الشهرية - النشرة الفصلية - التقرير السنوي - التقرير الاقتصادي - كتاب الاستقرار المالي).
- طباعه الرزنامة السنوية للبنك لعام 2018.
- تلبية احتياجات البنك من المطبوعات وذلك بالإنتاج الفني لجميع أشكال القرطاسية من (فولدرات - ستكرات - أوراق مراسلات - مظاريف المراسلات - سجلات) حيث تم تنفيذ عدد (372) أمر عمل لمختلف إدارات البنك.

سمو أمير البلاد يشمل برعايته وحضوره حفل
افتتاح المبنى الجديد لبنك الكويت المركزي

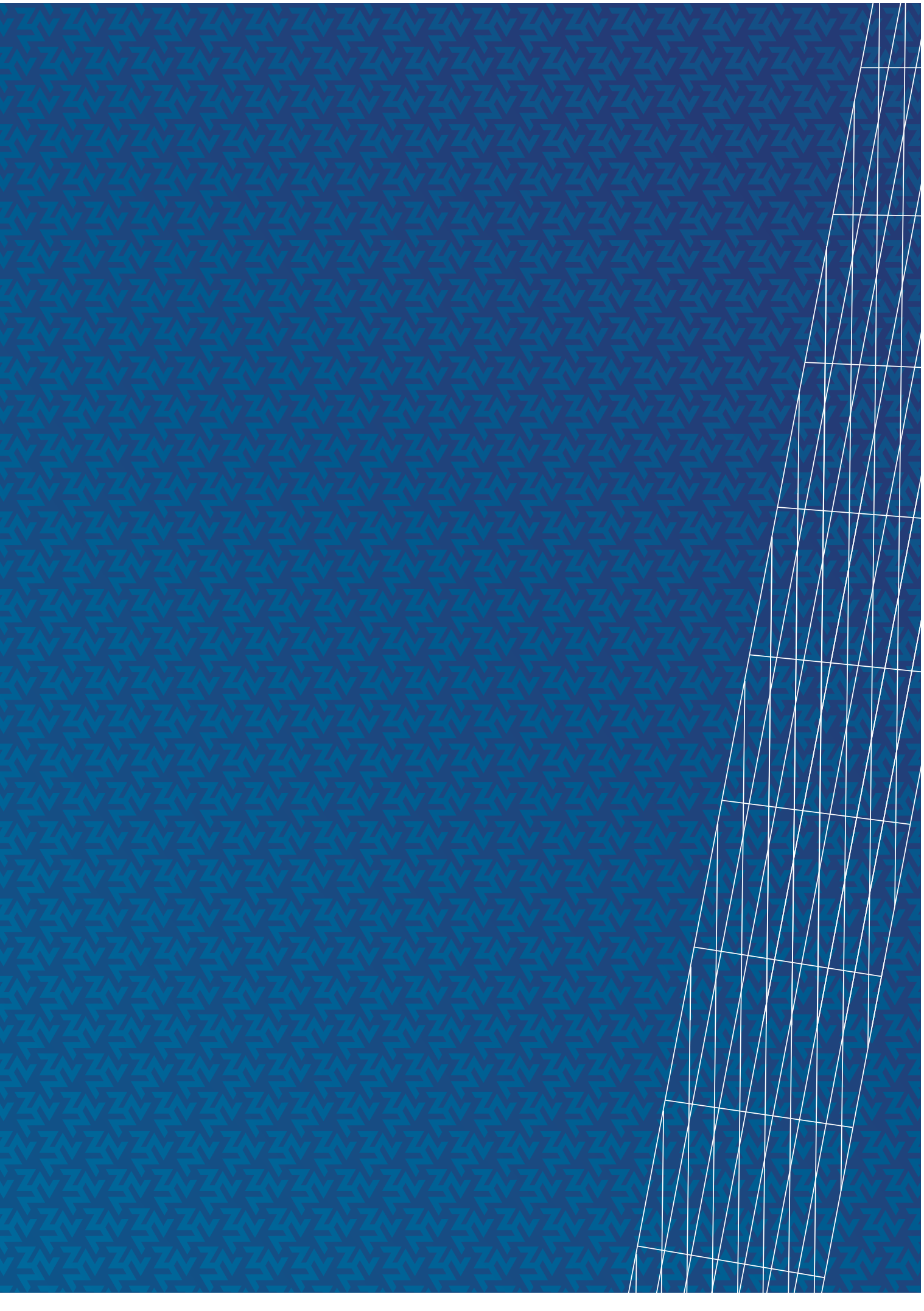

سادساً: الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018

تقرير مراقبي الحسابات
الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2018
بيان الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018
إيضاحات حول البيانات المالية (31 مارس 2018)

تقرير مراقبي الحسابات

لقد دققنا البيانات المالية لبنك الكويت المركزي ("البنك")، والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2018 وبيان الأرباح والخسائر للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 مارس 2018 وعن أدائه المالي للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية والقانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعديلات اللاحقة له.

وليد عبدالله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

صافي عبدالعزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم 138 فئة أ
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

19 أبريل 2018
الكويت

الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الموجـــودات	إيضاحات	31 مارس 2018	31 مارس 2017
الذهب	2	31.740.444	31.737.898
النقد والحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالعملات الأجنبية		738.888.433	809.165.618
الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية	3	9.218.746.414	8.649.455.720
الموجودات الأخرى	4	31.240.175	38.941.712
مجموع الموجودات		**10.020.615.466**	**9.529.300.948**
حسابات مدينة يديرها البنك المركزي نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية	10	8.030567.617	7.139.328.222

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية والمطلوبات	إيضاحات	31 مارس 2018	31 مارس 2017
رأس المال –المدفوع بالكامل		5.000.000	5.000.000
صندوق الاحتياطي العام	5	435.433.807	369.813.367
الحساب الخاص	6	41.100.393	37.084.210
ربح السنة		112.804.835	65.620.440
النقد المتداول	7	1.723.792.790	1.645.937.464
سندات البنك المركزي المصدرة	8	1.850.000.000	1.800.000.000
حسابات الحكومة		1.766.795.310	1.624.546.642
حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى البنك المركزي	9	3.157.756.356	3.098.878.327
المؤسسات الدولية		178.605.508	196.827.006
التأمينات لقاء الاعتمادات المستندية	10	536.441.354	508.793.916
مطلوبات أخرى	11	212.885.113	176.799.576
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		**10.020.615.466**	**9.529.300.948**
حسابات دائنة يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية	10	8.030.567.617	7.139.328.222

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الأرباح والخسائر
للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018
(بالدينار الكويتي)

البنـــود	إيضاحات	31 مارس 2018	31 مارس 2017
الفوائد والإيرادات من الاستثمارات		156.072.310	107.720.078
مصاريف الفوائد والعمولات		(111.955)	(28.596)
		155.960.355	107.691.482
الإيرادات الأخرى		550.184	1.745.879
إيرادات التشغيل		156.510.539	109.437.361
مصاريف التشغيل	12	(43.705.704)	(43.816.921)
صافي ربح السنة		**112.804.835**	**65.620.440**
يخصص وفقاً للمادة 17 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته على النحو التالي:			
لحساب صندوق الاحتياطي العام	5	112.804.835	65.620.440

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تُشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

(31 مارس 2018)

1. أنشطة البنك:

تأسس بنك الكويت المركزي ("البنك") بموجب القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته، وهو مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة. يقوم البنك بممارسة امتياز إصدار العملة المحلية نيابة عن دولة الكويت، والعمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى، ورسم السياسة النقدية والائتمانية، والإشراف على الجهاز المصرفي والمالي، والقيام بوظيفة بنك الحكومة والمستشار المالي لها.

2. السياسات المحاسبية الهامة:

أُعدّت البيانات المالية بناء على القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته. إن السياسات المحاسبية الهامة المطبَّقة من قِبَل البنك المركزي هي كما يلي:

أ. الذهب:

استناداً إلى المرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978، يتم تقييم الذهب بسعر 12.500 دينار كويتي لكل أونصة من الذهب الخالص.

ب. سندات محلية وأدوات الدين العام:

يتم إثبات أدوات الدين العام بتكلفة الشراء.

ج. تكلفة عمليات السوق النقدي:

يتم تحميل التكلفة الناشئة عن عمليات التدخل في السوق النقدي (سندات البنك المركزي المصدرة وودائع البنوك المحلية وعمليات التورق) على حساب وزارة المالية / تكلفة دعم عمليات السوق النقدي، وذلك بناء على الاتفاق بين البنك ووزارة المالية (إيضاح 11).

د. احتساب الإيراد:

تُحتسَب الفوائد المستحقة القبض على أساس التناسب الزمني مأخوذاً في الاعتبار مبلغ الأصل وسعر الفائدة المُطبَّق.

ه. المصروفات الرأسمالية:

يتم تحميل المصروفات الرأسمالية على مصروفات التشغيل في الأرباح أو الخسائر في السنة التي يتم فيها الاعتماد.

و. العملات الأجنبية:

استناداً إلى المادة رقم 48 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته، والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978، يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية، وتُؤخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية إلى الحساب الخاص في الميزانية العمومية (إيضاح 6).

3. الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية (بالدينار الكويتي):

البنود	31 مارس 2018	31 مارس 2017
ودائع لدى البنوك والمؤسسات الأجنبية	9.214.250.914	8.644.885.220
تسهيلات البنك المركزي إلى البنك الدولي للإنشاء والتطوير	4.495.500	4.570.500
	9.218.746.414	**8.649.455.720**

4.الموجودات الأخرى (بالدينار الكويتي):

البنـود	31 مارس 2018	31 مارس 2017
فوائد مستحقة على الودائع والموجودات الأخرى	22.957.021	23.563.190
استثمارات بالدينار الكويتي	2.791.210	2.791.210
مصاريف مدفوعة مقدماً	2.133.881	2.611.404
أرصدة مدينة أخـرى	3.358.063	9.975.908
	31.240.175	**38.941.712**

5.صندوق الاحتياطي العام:

استناداً إلى المادة رقم 17 فقرة (3) (أ) و(ب) من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته، يُضاف صافي أرباح البنك إلى صندوق الاحتياطي العام حتى يبلغ رصيد الصندوق مبلغ 25 مليون دينار كويتي إلاّ في حالة صدور توصية من مجلس إدارة البنك وموافقة وزير المالية على زيادة إضافية للصندوق، وفي عام 1985 وافق وزير المالية والاقتصاد على توصية مجلس الإدارة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام إلى مبلغ 179 مليون دينار كويتي، وبناءً على قرار مجلس الإدارة المؤرخ في 5 مايو 2003 وموافقة وزير المالية بتاريخ 7 مايو 2003، تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار 116 مليون دينار حتى يصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى 295 مليون دينار وذلك عن طريق تحويل نصف الأرباح السنوية للبنك المركزي إلى رصيد الصندوق في سنة 2007.

وبناءً على قرار مجلس الإدارة المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 وموافقة وزير المالية بتاريخ 29 أكتوبر 2014 تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار 705 ملايين دينار كويتي حتى يصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى مليار دينار كويتي، وذلك عن طريق تحويل كامل صافي الأرباح السنوية التي يحققها البنك المركزي إلى رصيد الصندوق.

سوف يتم تحويل صافي ربح السنة إلى رصيد الاحتياطي العام بعد اعتماد البيانات المالية من الجهات المعنية.

6.الحساب الخاص (بالدينار الكويتي):

البنـود	31 مارس 2018	31 مارس 2017
الرصيد في بداية السنة	37.084.210	73.183.446
صافي فروق العملة الأجنبية الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية	4.016.183	(36.099.236)
الرصيد في نهاية السنة	**41.100.393**	**37.084.210**

يمثل الحساب الخاص صافي فروق تقييم العملة الأجنبية المتراكمة والناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية والربح الناتج عن سحب أوراق النقد من التداول، وذلك استناداً إلى المادة رقم 48 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978.

7. النقد المتداول (بالدينار الكويتي):

البنـود	31 مارس 2018	31 مارس 2017
صافي النقد المُنتَج	2.572.164.776	2.266.359.900
ناقصاً: النقد في خزائن البنك	(848.371.986)	(620.422.436)
	1.723.792.790	**1.645.937.464**

- إن صافي النقد المُنتَج يمثل إجمالي النقد المطبوع ناقصاً النقد المُتلَف.
- إن النقد في خزائن البنك يشمل النقد المعد لغرض التداول اليومي (سحب وإيداع)، النقد غير الصالح المعد للإتلاف، والمخزون الاستراتيجي من النقد.
- في 19 إبريل 2015، صدر قرار رقم (37/405/2015) بسحب كافة فئات أوراق النقد الكويتي من الإصدار القديم مقابل دفع قيمتها الأساسية وفي موعد أقصاه 1 أكتوبر 2015. ويكون فترة سماح استبدال الأوراق النقدية من الإصدار الخامس من بنك الكويت المركزي من تاريخ 1 أكتوبر 2015 إلى تاريخ 18 إبريل 2025 كحد أقصى.

8. سندات البنك المركزي المصدرة

سندات بنك الكويت المركزي هي سندات قابلة للتداول، ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار المحلية الخاضعة لرقابة البنك المركزي، ويستخدم البنك المركزي هذه السندات في مجال إدارة السيولة المحلية.

9. حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى بنك الكويت المركزي (بالدينار الكويتي):

البنـود	31 مارس 2018	31 مارس 2017
حسابات جارية	1.260.560.897	941.703.423
ودائـع	630.000.000	1.095.000.000
عمليات تورق (سحب)	1.267.195.459	1.062.174.904
	3.157.756.356	**3.098.878.327**

10. حسابات يديرها البنك نيابةً عن حكومة الكويت وحسابات نظامية (بالدينار الكويتي):

البنـود	31 مارس 2018	31 مارس 2017
أ. **حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت**	5.325.432.438	4.550.352.572
ب. **حسابات نظامية:**		
اعتمادات مستندية	2.702.200.983	2.586.010.425
عملات تذكارية	2.934.196	2.965.225
	2.705.135.179	2.588.975.650
تحصيلات بموجب القانون رقم 41 لسنة 1993	**8.030.567.617**	**7.139.328.222**

في 31 مارس 2018، كانت هناك تأمينات بمبلغ 536.441.354 دينار كويتي (2017:508.793.916 دينار كويتي) مقابل الاعتمادات المستندية المذكورة أعلاه.

11. المطلوبات الأخرى (بالدينار الكويتي):

البنود	31 مارس 2018	31 مارس 2017
مصاريف مستحقة	11.014.557	10.476.651
أرصدة دائنة أخرى	192.513.851	165.670.386
وزارة المالية - تكلفة دعم عمليات السوق النقدي (إيضاح 2)	9.356.705	652.539
	212.885.113	176.799.576

- تشمل الأرصدة الدائنة الأخرى مخصصات إجازات ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين وحسابات دائنة لمؤسسات مصرفية وغير مصرفية.
- يمثل رصيد وزارة المالية - تكلفة دعم عمليات السوق النقدي المتبقي من المبالغ المحولة من وزارة المالية بعد تحميل تكلفة دعم عمليات السوق النقدي والتي يقوم بها البنك وفقاً لما تم الاتفاق عليه بين البنك ووزارة المالية.

12. مصاريف التشغيل (بالدينار الكويتي):

البنود	31 مارس 2018	31 مارس 2017
تكاليف الموظفين	29.335.473	28.724.534
تكاليف تشغيل الحاسب الآلي وتكاليف إدارية	7.170.351	6.433.080
شراء أثاث ومعدات	395.539	207.570
إصدار وشحن العملة	2.029.629	2.117.350
مصاريف متنوعة	2.723.033	2.830.793
تكاليف إنشائية	2.051.679	3.503.594
	43.705.704	43.816.921

13. سندات إذنيه محتفظ بها:

في 31 مارس 2018 بلغت قيمة السندات الإذنية التي يحتفظ بها البنك بصفة الأمانة لحساب المؤسسات الدولية مبلغ 619.397.366 دينار كويتي (608.035.092 دينار كويتي: 2017).

تم بحمد اللّه

T:+ (965) 1814444 - F: + (965) 22443354 - P.O. Box: 526, Safat 13006, Kuwait
cbk@cbk.gov.kw | www.cbk.gov.kw